CONGRES MONDIAL AMAZIGH .ⵣⵓ.ⵓ .ⵛ.ⵎⵍ.ⵏ .ⵛ.ⵣⵎⵢ

Agraw amaḍlan Amaziγ - www.cmamazigh.com

Dossier de Presse

Les missions au Parlement Européen

Le CMA est une ONG de défense des droits du peuple amazigh, créée le 04/09/1995 ;Publiée au JJ.OO. de la République Française le 18/10/1995 p. 4174; Inscrite à la Préfecture de Police de Paris sous le n° : W 751122239. Tél: 00.212.614.155.155 / Tél: 00 213.773.048.783 /Tél: 00.212.662.799.744
Fax: 00.212.537.727.283 Mail: c.m.amazigh@gmail.com Web: www.cmamazigh.com

السنة العشرون ـ العدد 6152 الثلاثاء 17 اذار (مارس) 20 ربيع الاول 1430هـ
القدس العربي

المؤتمر العالمي الامازيغي يطالب الاتحاد الاوروبي بتجميد اتفاقية الشراكة المتقدمة مع المغرب لـ«عدم احترامه حقوق الانسان والتعدد الثقافي»

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

طالب بعض ممثلي الحركات الأمازيغية في المغرب الاتحاد الأوروبي بتجميد اتفاقية «الشريك المتميز» الممنوحة لبلدهم طالما لم يطبق بعض الالتزامات في مجال الحقوق الثقافية وحقوق الإنسان لباقي الإثنيات المشكلة للشعب المغربي، ويصرون على مطالبهم رغم أن الحكومة تعتبر ذلك مسا بـ«المصالح العليا» للمغرب.

في هذا الصدد وجه رئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي رشيد الراخا رسالة الى البرلمان الأوروبي يطالبه فيها بتجميد اتفاقية الشراكة المتقدمة الممنوحة للمغرب منذ تشرين الاول/أكتوبر الماضي والتي تمنحه الكثير من الامتيازات السياسية والاقتصادية.

وأبرزت الرسالة أن الوضع المتقدم أو «الشريك المتميز» يعني أن المغرب يجب أن يحترم ويدافع عن حقوق الإنسان ويحترم التعدد الثقافي وفق الاتفاقيات الدولية والوطنية.

وسجلت الرسالة أن هذا لا يحدث في المغرب «الذي يمنع الأحزاب السياسية الأمازيغية» كما وقع مع «الحزب الديمقراطي الأمازيغي»، موضحة أنه منذ التوقيع على اتفاقية «الشريك المتميز» شهدت حقوق الإنسان «خروقات فظيعة على الكثير من المستويات وبشهادة جمعيات حقوقية ودولية».

وتبرز الرسالة التي حصلت «القدس العربي» على نسخة منها أن النظام المغربي يرفض تعديل الدستور بشكل يتيح الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، كما يرفض إنشاء قناة تلفزيونية أمازيغية. وأوضحت ان وزارة التعليم تعرقل تدريس الأمازيغية بشكل عام في البلاد، كما تمنع وزراة الداخلية استعمال أسماء أمازيغية، بحسب الرسالة. الرسالة تستعمل مصطلحات قوية في وصفها هذه السياسة بالأبرتهايد والعنصرية.

رئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي رشيد الراخا

واستهجن وزير الاتصال خالد الناصري تصرف النشطاء الامازيغ، وقال في مؤتمر صحافي الأسبوع الماضي انه «موقف سياسي شاذ نستغربه، ونستهجنه، لأنه يحاول المساس بالمصالح العليا للأمة».

غير أن رشيد الراخا اعتبر أن جواب الوزير «غير منصف نهائيا»، وقال لـ«القدس العربي» ان الحكومة المغربية هي التي تمس بمصالح هذا الوطن الذي هو وطن جميع المغاربة».

وأضاف: «خلال الشهور الأخيرة ارتفعت خروقات حقوق الإنسان وهذا يسيء الى صورة المغرب في الخارج، كما أن الدولة المغربية هي التي ترفض منح الأمازيغ حقوقهم في حين تسوق أشياء أخرى في الخارج».

ويصر الراخا على أن الكونغرس الأمازيغي «سيستمر في سياسته التي أعلن عنها حتى تطبق حكومة الرباط مختلف الاتفاقيات الدولية والوطنية التي تنص على احترام حقوق الإثنيات، خاصة إذا كانت إثنية مثل الأمازيغية التي تشكل الأغلبية في المغرب».

ويستبعد مراقبون إقدام الاتحاد الأوروبي على تجميد اتفاقية الشراكة المتقدمة مع المغرب، ويعتقدون أن أقصى ما يمكن أن يقوم به البرلمان الأوروبي هو تشكيل لجنة تقصي حقائق على غرار تلك التي كُلفت بتقصي حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

Statut avancé

CMA

Le Congrès mondial amazigh répond à Naciri

«Les déclarations de Khalid Naciri ne représentent pas la position du peuple marocain». *Par ces termes forts, le Congrès mondial amazigh répond aux déclarations du ministre qui s'était offusqué des remarques du congrès sur l'octroi du statut avancé au Maroc. Le CMA rappelle que les droits des Amazighs ne sont toujours pas respectés au Maroc.*

Le Soir 18/3/2009

بوصلة حية

وشوف أبا خالد الناصري، والله التيفو ما كاين فيّ، نهار هضرت عليك زوين شدّو فيّ عباد الله. كلشي كيقول لي مالك كتلحس الكابّة للوزير، واش تخلعتي منو، واقيلا يسحاب ليهم غير شدّيت من عندك شي كميلة محترمة، ولا واعدتيني بشي حاجة.

إيوا ها أنا قلت ليك، غير باش تكون على بال، وما تقولش باللي عندي معاك شي مشكل. والله يلا كيعجبني الحال منين كتخرّج عينيك فالجزايريين ولا فدوك الناس ديال إيران، ولا حتى فالقبيلة ديال تشافيز، ولكن كيبقى فيّ الحال منين كتغوّت على الناس ديالولنا، وتقول شي هضرة ماشي حتى لهيه، بحال السي رشيد الراخا ديال إيمازيغن، اللي ما بقاش عاجبو الحال حيتاش هضرنامعاك.

إيوا ها انت كتشوف بعينيك، ما دايرين زوين معاك ما دايرين زوين مع دوك اللي مضاربين معاك.

الله غالب.

boussantiha@gmail.com

المساجية 2009/3/26

«رخا» يشكو اخشيشن للإتحاد الأروبي ويتهمه بعرقلة انتشار الأمازيغية

كوثر خرواع

وجه رئيس الكونغريس العالمي الأمازيغي، رشيد رخا، رسالة إلى أعضاء البرلمان الأوروبي، أبرز فيها بعض الأمثلة حول واقع المواطنين الأمازيغ والتي تحمل، حسب الرسالة التي توصلت «المساء» بنسخة منها، مظاهر الميز العنصري وتتناقض تماما مع الخطابات الرسمية.

ويقول رئيس الكونغرس الأمازيغي في رسالته إنه لا توجد أي إرادة سياسية لإصلاح الدستور الحالي الذي يطالب به أغلبية المواطنين الذين قاطعوا بكثافة الانتخابات النيابية الأخيرة في 7 شتنبر 2007، ويصفه بالدستور العنصري الذي ينفي وجود الأمازيغية والحقوق اللغوية والثقافية.

وقد جاء في رسالة الرخا الموجهة إلى أعضاء البرلمان الأوربي : «أن وزارة التربية الوطنية تواصل عرقلة انتشار تعليم اللغة والثقافة الأمازيغية في جميع المدارس وجميع مستويات الدراسة، وفيما يخص محو الأمية للبالغين، فإنه يتم في تناقض صارخ مع جميع الاتفاقيات وتوصيات اليونيسكو، التي تدعو إلى استخدام اللغات الأم في ذلك، كاللغة الأمازيغية، هذه الأخيرة مقصية تماما من هذا التعليم غير الرسمي الذي يحدث ويدرس باللغة العربية الفصحى فقط. أما بالنسبة لإدماج الأمازيغية في المجال السمعي البصري، لم يسجل أي تقدم، فقنوات الإنتاج العمومي لم توف بالتزاماتها لإنتاج وبث برامج باللغة الأمازيغية، رغم التوقيع على دفتر التحملات منذ ثلاث سنوات.».

كما تحدث رخا في نفس الرسالة عن إطلاق مشروع القناة الأمازيغية كما كان متوقعا من قبل الغالبية العظمى من الشعب الأمازيغي والأمازيغ المقيمين بأوربا وأمريكا في عام 2007 من طرف وزارة الاتصال، والذي لازال معطلا على الرغم من تخصيص ميزانية له. وأشار نفس المصدر كذلك إلى الأسماء الأمازيغية التي سبق للجنة التمييز العنصري للأمم المتحدة أن دعت المغرب إلى اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشان منذ مارس 2003، غير أنها لا تزال تخضع لمنع مستمر، إضافة إلى حظر الأنشطة الثقافية، وأخرها منع نشاط لجمعيتي «تامينوت» و«أرميك» وخير الدين بالدار البيضاء يوم 8 فبراير 2009.

المساء 13/3/2009

رشيد رخا يشكو الدولة المغربية إلى البرلمان الأوربي!

سعيد منتسب

بعد فشل الحزب الديمقراطي الأمازيغي (الممنوع)، الذي يترأسه أحمد الدغرني، في إقناع الاتحاد الأوربي بعدم التوقيع على «الوضع المتقدم» ما لم تمتثل الدولة المغربية لما أسمته الرسالة التي وجهها الدغرني إلى رئيس المفوضية الأوربية لوقف «انتهاك حقوق الأمازيغ»، بعث رشيد رخا، رئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي، رسالة إلى أعضاء البرلمان الأوروبي يتهم فيها الدولة المغربية بالميز العنصري ضد الأمازيغ، وأنه «منذ التوقيع على الوضع المتقدم» وانتهاك هذه الحقوق من قبل عملاء السلطة والمؤسسات الحكومية يزداد سوءا يوما بعد يوم»، كما جاء في نص الرسالة.

وقال رشيد رخا في تصريح لـ«الاتحاد الاشتراكي»: «لقد قمنا في يونيو الماضي بجولة داخل البرلمان الأوربي، ولاحظنا أن الوضع المتقدم الذي منح للمغرب تم بناء على شروط التزم بها المغرب، ومن بين هذه الالتزامات احترام حقوق الإنسان، ومن بينها حقوق الأمازيغ، إلا أننا مازلنا نعيش وفق «دستور عنصري ينفي وجود الأمازيغية والحقوق اللغوية والثقافية». إن ما يفسر تحركنا، الآن، هو أن الاتحاد الأوربي يستعد لمنح المغرب- إذا لم تخني الذاكرة- حوالي 300 مليون أورو برسم سنة 2009، لتعزيز سيادة القانون وحماية أكبر لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فاين ستذهب هذه الميزانية إذا كانت حقوق الأمازيغ تنتهك باستمرار؟»، يتساءل رشيد رخا.

وتبعا لذلك، طالب رئيس الكونغرس العالمي الامازيغي، اعضاء البرلمان الأوربي بالتدخل لدى الدولة المغربية وسلطاتها لوقف هذه الانتهاكات الخطيرة ضد الأمازيغ، فضلا عن مطالبتهم بـ«إلغاء الوضع المتقدم».

وسجلت الرسالة العناوين الكبرى لما أسمته انتهاكات ضد الأمازيغ، وعلى رأسها «عرقلة انتشار تعليم اللغة والثقافة الأمازيغية في جميع المدارس وجميع مستويات الدراسة» وتعطيل مشروع إدماج الأمازيغية في المجال السمعي البصري، وتاخر إطلاق القناة الأمازيغية، إضافة إلى محاصرة الأسماء الأمازيغية ووضع شروط لتقييدها لدى مفوضيها بالقنصليات، فضلا عن حظر الأنشطة الثقافية لجمعيات امازيغية، وإدانة طلاب امازيغ بعقوبات شديدة، وقمع التضامن مع الأمازيغ، إلى جانب حظر الحزب السياسي الوحيد للأمازيغ (الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي)، ومحاولة اغتيال أمين عام هذا الحزب (أحمد الدغرني).

الاتحاد الاشتراكي 13/3/2009

أمازيغ يراسلون الاتحاد الأوروبي في شان حقوق الإنسان

الجريدة الأولى □ 13/3/2009

وجه رئيس الكونغرس العالمي الامازيغي رشيد الراخا رسالة إلى الاتحاد الأروبي أول أمس ينتقد فيها وضعية حقوق الإنسان في المغرب قائلا بأن الساحة عرفت عدة تراجعات لم تكن لتتوقف رغم حصول المغرب على صفة «الوضع المتقدم».

كما أشادت المراسلة بموقف احمد الذغرني رئيس الحزب الأمازيغي المغربي المنحل الداعي إلى تعليق المفاوضات مع دول الجوار في الشمال إلى حين التطبيق الحرفي لمبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا.

ودعا الراخا الاتحاد الأروبي إلى مزيد من الضغط على المغرب من أجل إدخال تعديلات على الدستور موضحا أن عدم تعديله ساهم في عزوف المواطنين عن صناديق الاقتراع.

وسجلت المراسلة عدم تقدم حضور الأمازيغية في المشهد الإعلامي سواء في القناة الأولى أو الثانية فضلا عن عدم خروج القناة الامازيغية إلى حيز الوجود.

أصدقاء الأمازيغ يتكتلون داخل البرلمان الأوروبي

الجريدة الأولى

أعلن برلمانيون أوروبيون عن تاسيس مجموعة صداقة داخل البرلماني الأوروبي مع الشعوب الأمازيغية.

وقال هؤلاء، الذين يصفون أنفسهم بـ«أصدقاء الأمازيغ»، إنهم نشروا إعلانا، توصلت «الجريدة الأولى» بنسخة منه، يطالبون فيه بإدراج القضية الأمازيغية باسم حقوق الأقليات.

ويقود هذه المجموعة، التي رأت النور الثلاثاء الماضي، الفرنسي فرانسوا الفونسي، رفقة زملاء له من مختلف البلدان وينتمون لمختلف الأحزاب.

وبحسب الفونسي، فإن تاسيس مجموعة الصداقة مع الأمازيغيين وسيلة للدفاع عن القضايا المرتبطة بالأمازيغيين داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

كما نسب إلى الفونسي قوله: «في إطار سياسته الخاصة بالجوار، يلتزم الاتحاد الأوروبي بدعم هذه الدول «دول شمال إفريقيا»، مقابل ضرورة احترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة. يجب أيضا فرض ضرورة احترام حقوق الأقليات، ومن هنا حقوق الشعوب الأمازيغية».

فيما نقل عن جون بول بيسيت، وهو برلماني من الخضر، قوله إن القمع العنيف الذي تعرض له امازيغ القبايل في الجزائر يجب أن لا يتكرر، «لذلك ندعو أوروبا إلى الضغط على الحكومات غير الديمقراطية حتى لا يتكرر ذلك العنف».

الجريدة الأولى 24/4/2005

هوية/سياسة وزير الاتصال يوقد الصراع داخل «الكونغرس العالمي الأمازيغي»

خالد الناصري: «مول الفز تيقفز»

لم يمر تصريح وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، خالد الناصري، بخصوص رده على تصريحات رشيد رخا، رئيس «الكونغرس العالمي الأمازيغي» (تيزي وزو)، مرور الكرام، بعدما عبر الوزير عن اندهاشه من تصريحات مسؤول بالهيأة المذكورة، دون أن يذكر اسمه، تدعو الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في الوضع المتقدم الذي منحه للمغرب. وقد قال الناصري، بعد اجتماع مجلس الحكومة، يوم الخميس الماضي، إن «الأمر يتعلق بموقف سياسي شاذ نستغرب له ونستهجنه، لأنه يحاول المساس بالمصالح العليا للأمة».

وأعادت التصريحات الأخيرة لوزير الاتصال صراع «الكونغرس العالمي الأمازيغي» إلى الواجهة، بعد شهور من «الحرب الباردة» بين أعضاء الكونغرس المنتخبين في مكناس، وعلى رأسهم الجزائري ليونس بلقاسم، وأعضاء كونغرس تيزي وزو، الذين يرأسهم رشيد رخا. وحسب مصدر مطلع فإن «وزير الاتصال أخطأ حين ذكر الكونغرس دون أن يحدد الجهة المعنية، فالمكتب الذي انتخب في مكناس يتسم بقربه من الدولة المغربية في تصريحاته ومواقفه، خلافا للمكتب المنتخب في مطار الهواري بومدين في الجزائر العاصمة». هذا وأوضح خالد الناصري، في حديث مع «الصباحية»، أنه «لا دخل له في أي صراع داخل «الكونغرس العالمي الأمازيغي»، كما أنه لم يخاطب أي شخص داخل هذه الهيأة، بل إن جوابه كان حول «تدخل مواطن مغربي ضد مصلحة الوطن»، مؤكدا أنه «إذا كان شخص تضايق من ردي فهو دليل على أن مول الفز تيقفز». «مول الفز»، الذي تحدث عنه وزير الاتصال، ليس إلا رشيد رخا، الذي رفض أن يدلي بأي تصريح لـ«الصباحية»، مكتفيا بقوله إنه سيصدر بيانا رسميا عن الهيأة التي يترأسها، يندد فيه بما صدر عن الوزير. في المقابل، أوضح خالد الزيراري، نائب «رئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي» (مكناس)، أن «الكونغرس الذي تحدث عنه الوزير غير معترف به، لا داخل الوطن ولا خارجه، وسنراسل وزير الاتصال بخصوص الموضوع». وكان رشيد رخا، باسم «ك.ع.أ»، طالب في الرسالة التي بعث بها إلى البرلمان الأوروبي، تحت عنوان: «حقوق الإنسان وسياسة الميز العنصري للأمازيغ في المغرب»، البرلمان الأوروبي بـ«إلغاء الوضع المتقدم في الحين، مادامت المملكة المغربية تتناقض في سياستها مع الإقرار باحترام حقوق الإنسان بالشكل المتعارف عليه دوليا»، ودعاه إلى «أخذ قرار بالمرة وبشكل فعال على أرض الواقع لتطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، كما جاء في اتفاق الشراكة الخاص بـ«الوضع المتقدم». وقد دخلت الاتفاقية المذكورة حيز التنفيذ منذ 1 مارس 2000 ، كما منح المغرب «وضعا متقدما» بحكم علاقات الجوار، حيث تم التوقيع على ذلك في 13 أكتوبر 2008، والاتفاق الشراكة هذا بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية له أهداف رئيسية، تكمن في تحقيق المزيد من الفعالية في تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

بلقاسم رئيس «ك.ع.أ» (مكناس) يسارا ورخا رئيس «ك.ع.أ» (تيزي وزو) يمينا (أرشيف)

وأضاف رخا، في رسالته: «منذ التوقيع على هذا «الوضع المتقدم» وانتهاك هذه الحقوق من قبل عملاء السلطة والمؤسسات الحكومية يزداد سوءا يوما بعد يوم، لذلك سأحاول أن أبرز بعض الأمثلة على هذا الانحراف والانحدار الخطير بخصوص حقوق المواطنين الأمازيغ، والتي تحمل مظاهر سياسة الميز العنصري للمملكة، والتي تتناقض تماما والخطابات الرسمية». وقد أعطى رخا أمثلة من حجب تعليم الأمازيغية، والتأخر في انطلاقة القناة الأمازيغية، ومنع الأسماء الأمازيغية، وحضر الأنشطة الثقافية وقمع الصحافة الأمازيغية.

إلى ذلك عبر خالد الناصري، في تصريحه، عن سخطه من جراء الموقف «الشاذ» و«غير الوطني»، وقال: «ليس لدي أدنى مشكل مع «الكونغرس العالمي الأمازيغي»، فالقضية الأمازيغية قضية وطنية، وأكن لها كل الاحترام والتقدير، فهي جزء من الهوية المغربية والمغاربية»، مضيفا أن «هناك خطا أحمر لا يجب تجاوزه، وهو مصلحة المغرب والمغاربة، فإذا كان هناك من يقول للاتحاد الأوروبي راجعوا أوراقكم، فأقول له صراحة إنه لا وطني، أكان شخصا أو هيأة».

وعبر الوزير، بعد اجتماع مجلس الحكومة، الخميس الماضي، عن اندهاشه من أن يكون هذا الموقف، الذي يرفضه المغرب، صادرا عن مواطن مغربي، مضيفا أن القضية الأمازيغية تحظى بعناية كاملة وعلى مختلف المستويات. وللتذكير فقد نشب صراع بين أعضاء «الكونغرس العالمي الامازيغي» في يوليوز الماضي، بعد تشبث بعض الأعضاء بعقد مؤتمرهم في تيزي وزو الجزائرية، ما رفضه البعض، الشيء الذي أدى إلى انقسام الهيأة، وبدخول الطرفين في صراع وحرب باردة طيلة هذه المدة.

محمد محلا

الصباحية 13/8/2009

جدل سياسي

رئيس «الكونغرس الأمازيغي»: «وزير الاتصال معروف عنه أسلوب التمويه»

رخا يرد على الناصري

أصدر رشيد رخا، عضو «الكونغرس العالمي الأمازيغي» (تيزي وزو)، بيانا أسماه «رد» على التصريحات الأخيرة لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، خالد الناصري، عقب نهاية أشغال مجلس الحكومة، الخميس الماضي، تعليقا على رسالة «ك.ع.أ» إلى البرلمان الأوروبي، والتي طالب فيها (رخا) الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في الوضع المتقدم الممنوح للمغرب، ما دفع الوزير إلى القول إن هذه الرسالة موقف «سياسي شاذ».

وورد في الرد، الذي توصلت «الصباحية» بنسخة منه، أنه «لا بد من الإشارة إلى أن ما أدلى به الناصري من تصريحات لا تمثل الشعب المغربي، لأنه وزير حكومة أقلية، ذلك أن أغلبية الشعب المغربي قاطعت الانتخابات بنسبة تجاوزت 70 بالمائة، وبالتالي فتصريحاته لا تعنينا في شيء، ما دامت الحكومة التي يتحدث باسمها فاقدة لقاعدة الشرعية الشعبية التي تفرزها صناديق الاقتراع بشكل ديمقراطي». ووصف رخا أسلوب الوزير بـ«التمويهي»، قائلا إن «الناصري معروف عنه أسلوب التمويه، في ما يخص العديد من الملفات ذات الصلة بالقضية الأمازيغية، والتي لازالت عالقة ومنها ملف القناة الأمازيغية الذي تم تأجيله عشرات المرات»، متسائلا: «أين هي العناية الكاملة التي يتحدث عنها الوزير المغربي خالد الناصري؟». وأوضح الرد أنه «لا بد من الوقوف عند حقيقة الواقع المغربي وواقع الأمازيغية فيه، بعيدا عن كل الأكاذيب... ومن واجبنا نحن أن نعري عن هذا الواقع، ليس مسا بالوطن كما يدعي المسؤول الحكومي، ولكن لإيجاد حلول حقيقية لهذه المعضلات التي لا تحتمل التأجيل، لأن غض الطرف عنها ومحاولة تجاوزها بحلول ترقيعية ينذر بمشاكل أكبر، لذلك فعن باب المسؤولية التاريخية أن نكشف عنها». وذكر البيان مجموعة من النقاط، التي اعتبرها دليلا على أن «الدولة المغربية مازالت وفية لسياسة انتهاك حقوق الإنسان الأمازيغي»، وذكر منها «تهميش المناطق الآهلة بالأمازيغ في الجبال والصحاري البعيدة عن المراكز الحضارية»، و«استمرار منع الأسماء الأمازيغية بقرار من وزارة الداخلية»، إضافة إلى «إيقاف مسلسل إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية كاملة»، و«عدم الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية، مما يجعل أي إصلاح في ظل هذه الوضعية من قبيل العبث والمزايدات السياسية المتجاوزة». وسبق لوزير الاتصال، خالد الناصري، أن صرح لـ«الصباحية» أنه «لم يخاطب رشيد رخا لأنه لا يعرفه كشخص، وإنما أجاب عن سؤال أحد الصحافيين، وأجاب بما يراه منطقيا»، قائلا إنه «إذا كان هناك من يقول للاتحاد الأوروبي راجعوا أوراقكم، فأقول له صراحة إنه غير وطني، أكان شخصا أو هيأة».

رشيد رخا رفقة نشطاء أمازيغيين وفي الإطار خالد الناصري (أرشيف)

محمد محلا

الصباحية
03
الجمعة 20 مارس 2009
Vendredi 20 Mars
العدد : 476

جواب على تصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية بخصوص رسالة الكونغريس العالمي الأمازيغي إلى الإتحاد الأوربي

على إثر ما صرح به وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية خالد الناصري خلال لقائه الصحفي عقب نهاية أشغال مجلس حكومته الأسبوع الماضي تعليقا على رسالة الكونغريس العالمي الأمازيغي إلى البرلمان الأوربي، حين اعتبر أن مطالبة هذا الأخير الاتحاد الأوربي بإعادة النظر في الوضع المتقدم الممنوح للمغرب ب"الموقف السياسي الشاذ حيث استغربه واستهجنه لأنه يحاول المساس بالمصالح العليا للأمة" على حد قوله، كما أضاف الوزير المغربي أن "القضية الأمازيغية تحظى بعناية كاملة وعلى مختلف المستويات" أجدني تجاه هذه التصريحات لمسؤول حكومي مغربي مجبر على الرد لتوضيح مجموعة من الأمور، وكذا من باب المسؤولية الملقاة على عاتقنا في الدفاع عن قضايا الشعب الأمازيغي إقليميا ودوليا.

أولا: لابد من الإشارة إلى أن ما أدلى به السيد الناصري من تصريحات لا تمثل الشعب المغربي لأنه وزير حكومة أقلية، ذلك أن أغلبية الشعب المغربي قاطعت الانتخابات بنسبة تجاوزت 70 بالمائة، وبالتالي فتصريحاته لا تعنينا في شيء مادامت الحكومة التي يتحدث باسمها فاقدة لقاعدة الشرعية الشعبية التي تفرزها صناديق الاقتراع بشكل ديموقراطي.

ثانيا: السيد الناصري معروف عنه أسلوب التمويه فيما يخص العديد من الملفات ذات الصلة بالقضية الامازيغية، والتي لازالت عالقة ومنها ملف القناة الأمازيغية الذي تم تأجيله عشرات المرات رغم المصادقة على الميزانية المخصصة لها فلا توجد إلى حد الآن أية نية لإخراج القناة الامازيغية إلى حيز الوجود بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع في إنصاف الملايين من الشعب المغربي للتواصل بلغتهم، فأين هي العناية الكاملة التي يتحدث عنها الوزير المغربي خالد الناصري؟.

ثالثا: لابد من الوقوف عند حقيقة الواقع المغربي وواقع الأمازيغية فيه بعيدا عن أكاذيب الدولة والمؤسسات التابعة لها، ومن واجبنا نحن أن نعري عن هذا الواقع ليس مسا بالوطن كما يدعي المسؤول الحكومي، ولكن لإيجاد حلول حقيقية لهذه المعضلات التي لا تحتمل التأجيل، لأن غض الطرف عنها ومحاولة تجاوزها بحلول ترقيعية ينذر بمشاكل أكبر، لذلك فمن باب المسؤولية التاريخية أن نكشف عنها.

وهل يستطيع الوزير المغربي أن يثبت لنا عكس ما نقول عن واقع الأمازيغية في المغرب. وفي هذا الصدد نذكر الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية أن الدولة المغربية مازالت وفية لسياسة انتهاك حقوق الإنسان الامازيغي إقتصاديا وسياسيا وثقافيا، من خلال الوقوف على العديد من المؤشرات ومنها:

1- تهميش المناطق الآهلة بالأمازيغ في الجبال والصحاري البعيدة عن المراكز الحضارية، وكذلك في السهول البعيدة عن المدن "المنوبولية" المعروفة والمستنزفة من طرف أباطرة الفلاحة التسويقية إلى أن أصبحت جرداء قاتلة يخرج منها أفواج مفوجة من النازحين إلى المدن الكبرى، ويسكنون دور الصفيح ومبازيب المياه...

2- إستمرار منع الأسماء الأمازيغية بقرار من وزارة الداخلية المغربية بفعل سريان مفعول مذكرة 1997 المشئومة الذكر والتي تقضي بمنع كل الأسماء الأمازيغية.

3- إيقاف مسلسل إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية في المستوى الثالث، وعدم تعميم تعليم الأمازيغية في مقررات التعليم العمومي المغربي والخاص منه، وكذلك في مقررارت المدرسة المولوية التي تخرج النخب التي ستحكم المغرب في المستقبل.

4- عدم إصلاح مقررات المواد والبرامج التربوية المغربية ومنها على الخصوص التربية الإسلامية والتاريخ والاجتماعيات واللغة والآداب العربيين التي ترجع أصول الحضارة المغربية إلى أصول مشرقية محضة، وسحب أية صفة أفريقية وأصيلة على الحضارة الأمازيغية .

5- إقبار مشروع القناة الأمازيغية.

6- عدم الإعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية مما يجعل أي إصلاح في ظل هذه الوضعية من قبيل العبث والمزايدات السياسية المتجاوزة.

وحتى لا نطيل في تذكيركم بالعديد من التجاوزات وأساليب القمع والترهيب والتحقير والحكرة والتزوير والتفقير والتهجير والنهب وغيرها من الممارسات التي تتنافى والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومنها ما تم الاتفاق عليه بالنسبة للوضع المتقدم بين المغرب والإتحاد الأوربي، أمر جعلنا نقدم على مراسلة الاتحاد الأوروبي الذي تفضل بمنح صفة العضو المتقدم للمغرب دون الأخذ بعين الإعتبار كل هذه المعطيات السالفة الذكر، ومن هنا نريد التذكير أن هذه الصفة سوف تدعم الإستبداد والديكتاتورية في المغرب.

كما نريد أن ننبه الوزير خالد الناصري إلى أن المصالح الحقيقية للأمة هي العمل على تحقيق مطالبها العادلة والمشروعة والتي ذكرنا جزء منها سابقا، عوض اللجوء إلى أسلوب تهديد الأصوات المدنية المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا ما لمسناه من خلال ما صرح به الوزير وهو ما لم نألفه في وزارته كما هو الأمر بالنسبة لوزارة الداخلية المغربية، التي لا تحتاج إلى من يربها طريق ذلك، وبعبر هذا التهديد عن صدق وحقيقة ما نقول من كوننا مضطهدين ومهددين كمناضلين أمازيغ، كما يظهر ذلك وبشكل جلي الوجه الحقيقي للدولة المغربية وسياستها العنصرية ضد الأمازيغ.

● رشيد الراخا
رئيس الكونغريس العالمي الأمازيغي

الأسبوع
الأسبوع 21/3/2009

الرخا للأوربيين: لا تفضلوا المغرب

الناضور.الأسبوع

لم يظهر إن كان رئيس الكونغرس الأمازيغي، رشيد رخا، يتحدث باسمه الشخصي، أم باسم المنظمة الأمازيغية التي يمثلها، عندما وجه رسالة ملتهبة (...) إلى البرلمان الأوربي، يطالبه بإلغاء صفة «الوضع المتقدم» التي كان قد أعطاها للمغرب في أكتوبر الماضي.

وبرر رشيد رخا هجومه على المصالح المغربية، بأن الدستور المغربي «عنصري ينفي وجود الأمازيغية والحقوق اللغوية»، كما أن خروقات حقوق الإنسان ضد الأمازيغ ارتفعت، متسائلا كيف يتم السماح للمغاربة بالإحتجاج تضامنا مع حركة حماس، في حين يتم قمع المتضامنين مع الأمازيغ، وأعطى نموذج ما جرى في سيدي إفني.

إلا أن الذين يقرؤون الرسائل من القفا (...) يشيرون إلى أن الرسالة التي وجهها رخا إلى البرلمان الأوروبي تتزامن مع الحملة التي تشنها أطراف مناوئة ضد إسرائيل، وتطالب بحرمانها من صفة «الوضع المتقدم» التي تتمتع بها، بدعوى أن الأوربيين لا يمكنهم أن يدعموا دولة تقترف المجازر، مثل ما وقع في غزة. وهو ما يعني التشويش على هذا الموقف الأوربي النبيل، من خلال تخيير أصحاب القرار في البرلمان الأوربي بين نزع هذه الصفة عن إسرائيل والمغرب مرة واحدة، أو تجاهل الطلب، وإبقاء الحالة على ما هي عليه. وفي كل الأحوال، فإن الدفع بالمغرب إلى أن يعيش حالة شك (...) مثله مثل إسرائيل يحمل الكثير من الدلالات، التي جعلت بعض الأمازيغيين يعبرون عن غضبهم، ويؤكدون بانهم ليسوا في حاجة إلى أن يكونوا محميين (...) على شكل ما كان في عهد الإستعمار، ولا يمكنهم في كل الأحوال الإستقواء باوربا أو أمريكا ضد بلدهم.. ليبقى التساؤل إن كان أعضاء الكونغريس الأمازيغي يوافقون على هذه المبادرة التي تكشف جانبا من الميولات الأجنبية (...).

مختصرات

الكونغرس الأمازيغي ينقل مقره من باريس إلى برشلونة

قرر الكونغرس العالمي الأمازيغي نقل مقره من العاصمة الفرنسية باريس إلى مدينة برشلونة الإسبانية. وعزا رشيد راحا، رئيس الكونغرس، هذا القرار إلى الدعم الذي تلقاه منظمته من لدن المجتمع والحكومة الكاتلانيين في الآونة الأخيرة. وتعتبر الجالية الأمازيغية المغربية ثاني أهم جالية بمنطقة كاتالونيا بعد الإيكواتوريين، في حين تعد اللغة الأمازيغية ثالث لغة من حيث التداول في هذه الجهة الإسبانية بعد اللغة المحلية واللغة الإسبانية الرسمية، مما دفع ست مدارس محلية إلى تدريسها بعد إدماجها في المنظومة التربوية للجهة. وعملت الحركة الأمازيغية، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، على نسج علاقات اجتماعية وثقافية وسياسية مع منطقة كاتالونيا بعد وصول الأفواج الأولى من المهاجرين المغاربة أغلبهم ينحدر من شمال المملكة. وتتمركز الجالية المغربية الناطقة بالأمازيغية أساسا بالعاصمة الكاتلانية برشلونة وبعض المراكز الصناعية الناشئة التي تضم في مجموعها 10 جمعيات مدنية أمازيغية. علما أن حوالي 30 مليون أمازيغي يتمركزون في عشر دول بحوض البحر الأبيض المتوسط وتشكل جزءا مهما من الجاليات المستقرة بأوربا.

أخبار اليوم 7/18/2009

أمازيغ يطالبون بـ "الحماية" من لجنة تحقيق أوروبية

ناظور24:

http://www.nador24.com/أمازيغ-يطالبون-بالحماية-من-لجنة-تحقيق-أوروبية_a369.html

تمّ التوصّل بنسخة إلكترونية من بيان معمّم من لدن الفعاليات الأمازيغية التي قامت بجولة اوروبية معرّفة بالقضية الأمازيغية ما بين 15 و19 نونبر الجاري، وهي الفعاليات المشكّلة من صيغة تيزي وزو للكونغريس العالمي الأمازيغي ورئيسته فروجة موساوي، وممثلين عن حركة المواطنة لتنسيقية العروش الجزائرية، وجمعويين طوارق، حيث قادتهم جولتهم إلى كلّ من فرنسا وبلجيكا من أجل الالتقاء بمنشغلين عن الوضع الأمازيغي بشمال إفريقيا.

وأشار الأمازيغ المتحركون برسم هذا الموعد إلى كونهم استُقبلوا من لدن مسؤولي باللجنة الأوروبي المكلّفين بالعلاقات مع بلدان المغرب الكبير ضمن الاتحاد الأوروبي، حيث كانت المناسبة مواتية للاطّلاع من لدن الأوروبيين على برامج التعاون الماسّة بمجالات مختلفة، منها ما هو قائم بالفعل ومنها ما يمكن أن يهمّ منظمات غير حكومية أمازيغية ببرمجة مرتقب الشروع في تفعيلها سنة 2010.

كما استُقبل الفاعلون الأمازيغ نفسهم من لدن أعضاء بالبرلمان الأوروبي مرؤوسين بنائبة رئيس هذه المؤسّسة التشريعية، السيدة إزابيل دُوران، التي اعتبرت أول مسؤول في هذا المنصب يستقبل وفدا أمازيغيا من أجل التباحث حول وضعية الأمازيغ ضمن "إجرامية وعنصرية الأنظمة الحاكمة الغير ديموقراطية بثامزغا"، مع الإحاطة بالأحداث التي تنال مؤخّرا من الطلبة الأمازيغ بسلوان وأكادير على وجه الخصوص، إضافة إلى إشكالات من قبيل منع الأسماء الأمازيغية ووضعية معتقلي النضال الأمازيغي خاصّة، ووضعية حقوق الإنسان بشكل عام، وهي نفس النقاشات التي أثيرت بالتفصيل مع البرلماني الأوروبي الكتلاني أوريول خوانكيروس.

كما طالب الأمازيغيون المذكورون بضرورة تدخل الاتحاد الأوروبي لوقف معاناة "شعب ثامزغا" ببلدان شمال إفريقيا مع إيفاد لجنة تقصّي حقائق بالمنطقة لإصدار تقرير دقيق عن الوضعية "الخطيرة".

الكونغريس العالمي الأمازيغي يصعد من لهجته ضد أنظمة الحكم بشمال أفريقيا

● أعضاء من المكتب الدولي للكونغريس العالمي الأمازيغي يدينون صمت السلطات على حال امازيغ الأطلس

وقوفا عند معاناة سكان الأطلس المتوسط إجتمع أعضاء من المكتب الدولي للكونغريس العالمي الأمازيغي بالمغرب يوم 17 فبراير الماضي بمدينة مريرت المغربية وأصدروا بيانا تحدثوا فيه عن الوضع المزري الذي عاشه ولا يزال يعيشه أمازيغ الأطلس المتوسط هذه السنة من جراء التساقطات المطرية والثلجية الكثيفة التي أصبح بموجبها هؤلاء السكان محاصرين بعد أن أغلقت جميع المنافذ الطرقية المؤدية إلى أماكن استقرارهم، الشيء الذي أضحى ينذر بكارثة إنسانية حقيقية قد تطال أرواحهم وممتلكاتهم في غياب أي تحرك رسمي محليا ومركزيا، هذا وقد أعلن المجتمعون تضامنهم المطلق واللامشروط مع جميع المواطنين الذين طالهم الحصار الطبيعي المفروض عليهم منذ مدة، مع فتح وبشكل فوري المعابر والطرقات المؤدية إليهم، إنقاذا لأرواحهم وممتلكاتهم.

كما عبروا عن إدانتهم الشديدة لصمت السلطات المحلية والوطنية على هذه الكارثة الإنسانية التي تمس المواطنين الأمازيغ بمنطقة الأطلس في قوتهم وحياتهم اليومية، واستنكروا ما تتعرض له ثروات المنطقة من نهب وتخريب من طرف مافيا اقتصاد الريع عوض استثمار عائداتها في تنمية المنطقة إنسانا ومجال، يقول البيان. ودعى المجتمعون كل الفعاليات الأمازيغية الغيورة على المنطقة العمل على بذل كل الجهود من أجل فك العزلة عن مواطنينا الذين يعانون الويلات لكي يستمروا على قيد الحياة، البيان الذي تتوفر الجريدة على نسخة منه حمل توقيع كل من :أقبوش النوري،عبد العزيز توفيق الأمازيغي، عبد المجيد مفتوح، الحسين آكفا، أمعي معزوزي وهم أعضاء المكتب الدولي للكونغريس العالمي الأمازيغي.

● الكونغريس العالمي الأمازيغي يطالب الأمم المتحدة بالضغط على أنظمة الحكم بشمال افريقيا لفتح الحدود لينعم الشعب الأمازيغي بحرية التنقل على أراضيه

وفي سياق ذي صلة بالشعب الأمازيغي بشمال أفريقيا قال بيان صادر عن الكونغريس العالمي الأمازيغي "على إثر سماح السلطات الجزائرية لقافلة بريطانية لاجتياز الحدود البرية المغربية والاتجاه إلى غزة، وماخلفه ذلك من أثر عميق على نفسية المواطنين الأمازيغ بكل من البلدين نظرا للتمييز بين الشعوب في التجوال وزيارة البلدان، وحرمانهم من ربط أواصر التعاون فيما يخدم البلدين، وأمام تعنت السلطات الجزائرية في موقفها القاضي بإغلاق الحدود البرية بين المغرب والجزائر، هذا وقد عبرالكونغريس العالمي الأمازيغي عن أسفه الشديد من حرمان الشعب الأمازيغي من التواصل والتجوال بكل حرية فوق أراضيه وهو ما يتنافى والمواثيق الدولية، في حرية تنقل الأشخاص والبضائع وأضاف أنه استنادا إلى صفته التمثيلية للشعب الأمازيغي دوليا، وأخذا بعين الاعتبار دوره الحاسم في الدفاع عن القضية دوليا لدى المنتضمات الدولية الحقوقية وغيرها، وأخذا بعين الاعتبار مقتضيات الشرعية الدولية وما تتضمنه من حماية لحقوق الإنسان في كل تجلياتها؛ أنه بحكم مجريات الأحداث السياسية والجيوستراتيجية الخطيرة التي تمر منها كافة أقطار تامزغا ومنها تنامي خلايا التطرف والإرهاب التي تغذيها سياسة الأنظمة الحاكمة في الوطن الأمازيغي التاريخي، زيادة على استمرار إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب وما يشكله ذلك من خرق سافر للمواثيق الدولية الضامنة لحرية تنقل الأشخاص والبضائع بين الشعوب والبلدان بما يذكر وبكرس السياسة الكولونيالية الفرنسية والاسبانية والإيطالية في شمال أفريقيا؛ سياسة تم تفعيل مقتضياتها ، يقول البيان، بمنع الوفد المغربي المتوجه إلى تيزي ووزو من عبور الحدود البرية بين البلدين رغم إشعار السلطات في البلدين، والسماح لقافلة بريطانية متوجهة إلى غزة والحاملة للمساعدات لمنكوبي الحرب في المنطقة بما يشكل ذلك من تمييز وعنصرية سياسية موجهة ضد أفراد الشعب الامازيغي صاحب السيادة والحق التاريخي في التجوال والتحرك في الوطن الأمازيغي بكل حرية".

الكونغريس العالمي الأمازيغي عبر عن استنكاره لاستمرار منع الامازيغ من التحرك والترحال داخل الوطن الأمازيغي بكل حرية بما يضمن لهم ممارسة حقوقهم المنصوص عليها في العهود والمواثيق الدولية، وأعلن عدم قبوله بسياسة المر الواقع التي تنهجها الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة في الوطن الأمازيغي والتي تقضي بتسخيره لخدمة قضايا الإيديولوجية العروبية والإسلام السياسي من منطلق جعله قنطرة جغرافية وسياسية للوصول إلى المناطق المنتهية في العالم. وطالب الرأي العام الدولي والأمم المتحدة للضغط على الأنظمة الحاكم في شمال أفريقيا لفتح الحدود بين كافة أقطار تمازغا. كما طالب ذات الأنظمة الانسحاب من جامعة الدول العربية والتوجه صوب العمق الإفريقي وتعزيز التوجه المتوسطي للمنطقة المنفتح على التقدم والحداثة. وجدد مطالبته بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية في ما سماه سجون الذل والعار بالمغرب. كما إستنكر بشدة أساليب القمع والترهيب والتهديد التي تنهجها السلطات المغربية ضد مناضلي القضية الأمازيغية. وطالب بدسترة الأمازيغية في دساتير دول الشمال الإفريقي، ومنح الحكم الذاتي لكل المناطق الأمازيغية المطالبة بذالك.

● الكونغريس العالمي الأمازيغي يراسل اعضاء البرلمان الأوربي حول سياسة الميز العنصري تجاه الأمازيغ بالمغرب

وتنفيذا للمهام المنوطة به للدفاع عن قضايا الشعب الأمازيغي دوليا اقدم الكونغريس العالمي الأمازيغي في شخص رئيسه رشيد الراخا على مراسلة أعضاء البرلمان الأوربي حول موضوع حقوق الإنسان وسياسة الميز العنصري للأمازيغ في المغرب" في رسالة تحمل جردا لأبرز الأحداث والوقائع الدالة على ممارسات تمييزية للدولة المغربية في حق الأمازيغي وتقول الرسالة: " أود أن أبلغكم أن الإتحاد الأوروبي فضلا عن كونه مرتبط بالمغرب، عبر اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ منذ مارس 2000 ، كما منح وضعا متقدما بحكم علاقات الجوار، حيث تم التوقيع على ذلك في 13 أكتوبر 2008، هذا الإتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المغربية له أهداف رئيسية، تكمن في تحقيق المزيد من الفعالية في تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. كما تنص عليها هذه المادة "...إحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (.... السياسات الداخلية والدولية للمجتمع المحلي والمغرب، وهذا عنصر أساسي من عناصر الإتفاق".

كما أود أن أحيطكم علما أنه في شتنبر الماضي، قد دعى الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي إلى تعليق المفاوضات حول هذا "الوضع المتقدم" مادامت الدولة المغربية لا تزال مستمرة في إنتهاك حقوق الإنسان بصفة عامة، وتلك التي للمواطنين الأمازيغ بصفة خاصة، وكان رد المفوضية الأوروبية من خلال رسالة السيد " Leonelle CALNICI رئيس وحدة المغرب العربي لإدارة الشرق الأدنى والأوسط وجنوب البحر الأبيض المتوسط التابع للمديرية العامة للعلاقات الخارجية، المؤرخة بتاريخ 23 شتنبر 2008 كما يلي " ...تعزيز الحوار والتعاون بين الإتحاد الأوروبي والمغرب حول الأسئلة المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق الأساسية المنصوص عليها في "الوضع المتقدم" لا يمكن إلا أن تسير في إتجاه تعزيز سيادة القانون وحماية أكبر لحقوق الإنسان والحريات الأساسية". وللأسف فالعكس هو ماوقع، فمنذ التوقيع على هذا "الوضع المتقدم" وانتهاك هذه الحقوق من قبل عملاء السلطة والمؤسسات الحكومية يزداد سوءا يوما بعد يوم، لذلك سأحاول أن أبرز بعض الأمثلة على هذا الإنحراف والإنحدار الخطير بخصوص حقوق المواطنين الأمازيغ، والتي تحمل مظاهر سياسة الميز العنصري للمملكة، والتي تتناقض تماما والخطابات الرسمية.

وحتى الان لا توجد أي إرادة سياسية لإصلاح الدستور الحالي الذي يطالب به سلميا أغلبية المواطنين الذين قاطعوا بكثافة الإنتخابات النيابية الأخيرة في 7 شتنبر 2007، وهو دستور عنصري ينفي وجود الأمازيغية والحقوق اللغوية والثقافية.

كما أن وزارة التربية الوطنية تواصل عرقلة إنتشار تعليم اللغة والثقافة الأمازيغية في جميع المدارس وجميع مستويات الدراسة، وفيما يخص محو الأمية للبالغين، فإنه يتم في تناقض صارخ مع جميع الإتفاقيات وتوصيات اليونيسكو، التي تدعو إلى إستخدام اللغات الام في ذلك، كاللغة الأمازيغية، هذه الأخيرة مقصية تماما من هذا التعليم الغير الرسمي الذي يحدث ويدرس باللغة العربية الفصحى فقط.

وبالنسبة لإدماج الأمازيغية في المجال السمعي البصري، لم يسجل أي تقدم، فقنوات القطب العمومي SNRT وصوبا 2M(2M,TVM) لم توفي بإلتزاماتها لإنتاج وبث برامج باللغة الأمازيغية، رغم توقيعهم على دفتر التحملات منذ ثلاث سنوات.

أما إطلاق مشروع القناة الأمازيغية كما كان متوقعا من قبل الغالبية العظمى من الشعب الأمازيغي للبلد، والأمازيغ المقيمين بأوربا و أمريكا في عام 2007 من طرف وزارة الإتصال لا يزال معطلا على الرغم من أنه في الأونة الأخيرة قد وقعت كل من وزارة الإتصال ووزارة المالية والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة على تخصيص ميزانية 5 ملايين أورو لها.

بالنسبة للأسماء الأمازيغية، فقد سبق للجنة التميز العنصري للأمم المتحدة أن دعت الدولة المغربية إلى إتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشان منذ مارس 2003، غير أنها لا تزال تخضع لحضر مستمر واخر مثال على ذلك هو منع إسم Simone لابنة عائلة Ab-deljawad بوجدة، المولودة في 27يناير 2009 ولا تريد السلطات المحلية بوفكران تسجيلها.

والأسوأ هو أن الدولة المغربية صدرت هذا الإنتهاك للحقوق الأساسية في إختيار الأسماء إلى بلدانكم الديمقراطية ووضعت شروطا للمواطنين الأوروبيين من أصل أمازيغي لدى مفوضيها بالقنصليات.

إضافة الى أن حظر الأنشطة الثقافية لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا، وأخرها منع نشاط لجمعيتي تامينوت و AMREC و خير الدين بالدار البيضاء يوم 8 فبراير 2009احتجاجا على جمعية 12 قرنا على تاسيس مدينة فاس، الذي يريد تقزيم الاف السنين من تاريخ المملكة وربطه بقدوم الاقلبة العربية إلى شمال أفريقيا.

كما أن هناك طلاب أمازيغ من مختلف الجامعات (مكناس، الراشيدية، أكادير...) أدينوا بعقوبات شديدة، دون ادلة أو شهود موثوق بهم و يتعرضون للتعذيب الجسدي والنفسي.

ونسجل ايضا السماح بالتضامن مع المنظمات الفلسطينية كحماس، وقمع تضامن مع الأمازيغ انفسهم كما وقع في التضامن مع ساكنة ايت باعمران بسيدي إفني، أو أمام الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في 23 يونيو الماضي، وكذا قمع وقفة تضامنية مع المعتقلين السياسيين يوم 14 فبراير الماضي.

وبالنسبة للحزب السياسي الوحيد للامازيغ، الذي هو الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، فالقضاء المغربي لم يأخذ بعين الإعتبار حجج المئات من المحامين الذين تقدموا للدفاع عن قانونيته، وكان عنيدا في تطبيق قانون الأحزاب الجديد بأثر رجعي مع الأحزاب وخاصة ضد PDAM ، وهو قانون يسمح للاقلية العربية بانشاء أحزاب على أساس عنصري من "العرب" أو على أساس ديني والتي تستبعد بشكل قاطع الأغلبية الامازيغ من أن يكونوا تنظيمات سياسية تستند على الأمازيغية.

والقضاء المغربي لم يمنع فقط الحزب الديمقراطي الامازيغي، ولكن أيضا لم يبث في محاولة اغتيال أمين عام هذا الحزب المحامي أحمد الدغرني، والأكثر من ذلك هو تعرضه للعنف في أحد مقاهي العاصمة الرباط يوم 14 فبراير الأخير.

وحتى الصحافة الأمازيغية لم تسلم من ذلك، فقد تعرض كل من مديرة الجريدة أمينة ابن الشيخ التي هي امراة والصحفي سعيد باجي من جريدة "العالم الأمازيغي" للتهديد والترهيب من قبل ضباط القوات العمومية أثناء تغطية صحفية لوقفة إحتجاجية أمام البرلمان يوم 14 فبراير الأخير.

وتبعا لذلك، يطلب الكونكرس العالمي الامازيغي، من سياداتكم ومن موقع شعوركم بالمسؤولية مطالبة الدولة المغربية وسلطاتها وقف هذه الانتهاكات الخطيرة.

كما يطلب الكونكريس العالمي الامازيغي منكم إلغاء في الحين "الوضع المتقدم"، مادامت المملكة المغربية تتناقض في سياستها مع الإقرار باحترام حقوق الإنسان بالشكل المتعارف عيه دوليا، وتقرروا بالمرة وإلى الأبد إحترام وبشكل فعال وعلى أرض الواقع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، كما جاء في إتفاق الشراكة الخاص ب "الوضع المتقدم".

وتجدر الإشارة الى أن المغرب منح على هامش الدورة السابعة لمجلس الشراكة المغربي الأوربي صفة الوضع المتقدم، ويشدد الإتحاد الأوربي على أهمية احترام حقوق الإنسان في الدفع بالوضع المتقدم الى الأمام، بينما لا يكاد يمر على هذا الوضع إلا بضع شهور حتى أعد الأمازيغ هذا التقرير الذي يسجل على المغرب حكومة ودولة عدم الإلتزام بما تم الإتفاق عليه.

بـــلاغ صـــحـــفي

مجموعة CM-CIC تعزز مساهمتها في البنك المغربي للتجارة الخارجية إستثمار بأكثر من 200 مليون يورو، أي 2.26 مليار درهم

في يوم الخميس 5 فبراير من السنة الجارية قامت المجموعة CM-CIC عن طريق البنك الإتحادي للقرض التعاضدي BFCM شركتها القابضة، بشراء 4.9٪ من حصص إضافية في رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية أي أكثر من 7.7 مليون سهم بثمن 290 درهم للسهم الواحد، وهكذا تكون المساهمة في رأسمال هذه المؤسسة البنكية قد ارتفعت من ٪ 15.05الى٪ . 19.94

هذه العملية التي حضيت بقبول السلطات المالية والتنظيمية، والتي تمثل استثمار إجمالي بقيمة 2.26مليار درهم أي 203.4 مليون أورو، تأتي متوجة مرة أخرى، العلاقات المثينة الرأسمالية والصناعية التي تسود بين واحدة من بين أربع أكبر المجموعات المالية الفرنسية ومجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية.

هي أيضا تبرز إلتزام هذين الشريكين في متابعة التعاون الوثيق الذي يربطهما منذ سنة 2004 والمتمثل في تنمية التازرات الاقتصادية والتنفيذية في مجالات التكنولوجيا، التقسيط البنكي، الإستثمار البنكي والدولي خاصة في إفريقيا.

يعد هذا الإستثمار بمثابة شهادة متجددة في الثقة التي تمنحها مجموعة أوروبية في مؤهلات التنمية للإقتصاد المغربي والنظام المصرفي والمالي على وجه الخصوص وقدرتها على المقاومة والتنمية الإضافية داخل سياق دولي متميز باضطرابات إقتصادية ومالية قوية.

الصباح 23/11/2009
3
www.assabah.press.ma

راخا يطالب بتشكيل لجنة للبحث في "الخروقات ضد الأمازيغ"

طالب نشطاء أمازيغيون الاتحاد الأوربي بتشكيل لجنة تضم برلمانيين أوربيين يُعهد إليها مهمة القيام ببحث ميداني حول ما أسموه «خروقات حقوق الإنسان ضد الأمازيغ» في شمال افريقيا.

وقال رشيد راخا، رئيس الكونغرس الأمازيغي لجهة أوربا، إن مسؤولين في البرلمان الأوربي أبدوا تفهمهم لمطلب هؤلاء النشطاء. وأضاف، في حديث إلى «الصباح» أن وفدا يضم الكونغرس الأمازيغي العالمي، وممثلي حركة «العروش» الجزائرية، وممثلي الطوارق، زار بلدانا في الاتحاد الأوربي (بلجيكا وفرنسا)، وعرضوا مطلبهم على البرلمان الأوربي.

وأشار إلى أنه جرى استقبالهم من طرف العديد من البرلمانيين الأوربيين، وكذا من طرف نائبة رئيس البرلمان الأوربي، «إزابيل دوران». وأكد راخا أن الوفد جدد طلبه للبرلمانيين الأوربيين بضرورة حمل بلدان شمال افريقيا على احترام حقوق الإنسان في شقها المتعلق باحترام هوية وحقوق الأمازيغ بشمال افريقيا، خاصة أن المغرب حصل على الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوربي، وهو ما يفرض عليه احترام تعهداته، من خلال احترام حقوق الإنسان، وفق مقتضيات الاتفاق الموقع مع الاتحاد الأوربي.

وأكد أن الاتحاد الأوربي منح «الوضع المتقدم» للمغرب، مقابل التزام الأخير بتفعيل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وقال راخا، إن المادة 2 من الاتفاقية تنص على احترام المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان الأساسية، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن المغرب يعتبر عنصرا أساسيا من هذا الاتفاق.

وبنظر راخا، فإن الحكومة المغربية لا تلتزم بالتعهدات الموقعة مع الاتحاد الأوربي في مجال حقوق الإنسان، إذ أنها لم تعبر عن إرادة سياسية واضحة لاحترام هذه الحقوق، كما لا توجد إرادة سياسية حقيقية للإصلاح الدستوري الذي يؤسس لدسترة الأمازيغية.

رشيد راخا

وذهب إلى أن التاريخ الرسمي ينكر أمازيغية المنطقة ويركز على العنصر العربي الإسلامي، كما أن المدرسة المغربية تهمش التراث الأصيل للمنطقة، وأن تدريس الأمازيغية في المؤسسات التعليمية يسير ببطء ينم عن غياب الحماس في نشر الثقافة واللغة الأمازيغية بين التلاميذ. كما انتقد القنوات التلفزية الوطنية التي تكرس «عربية اللغة والثقافة وتهمش الأمازيغية»، والشيء نفسه بالنسبة إلى استمرار منع منح الأسماء الأمازيغية إلى المواليد الجدد.

جمال بورفيسي (مكتب الرباط)

الشروق ص/ 18 / 2009

CMA

فروجة الموساوي الجزائرية خلفا لرشيد راخا

امرأة على رأس "الكونغرس الأمازيغي العالمي"

انتقلت رئاسة الكونغرس العالمي الأمازيغي أول مرة منذ تأسيسه سنة 1995 إلى فروجة الموساوي من منطقة القبائل بالجزائر وهي أستاذة، وقد تم تسليم المسؤولية إلى الرئيسة الجديدة من الرئيس السابق رشيد راخا خلال الملتقى الثاني للأوطونوميا الذي انعقد نهاية الأسبوع الماضي بمدينة الحسيمة.

وقالت فروجة الموساوي أنها "فخورة كأول أمازيغية تترأس هذه المنظمة الأمازيغية الدولية وأن من بين الأولويات التي ستشتغل عليها في المرحلة المقبلة هي متابعة ملف استغلال الكونغرس العالمي الأمازيغي في الهجرة السرية وتغيير الدعم الذي يتلقاه لأغراض أخرى"، وأشارت أيضا أنها ستعمل على عقد العديد من اللقاءات الدولية حول القضية الأمازيغية مع إعطاء أهمية بالغة لملف الطوارق جنوب الصحراء.

وعرف حفل تسليم رئاسة الكونغرس العالمي الأمازيغي إلى فروجة الموساوي حضور العديد من الوجوه البارزة على مستوى الحركة الأمازيغية بالمغرب والجزائر كإبراهيم أخياط كاتب عام الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي وحسن إدبلقاسم نائب رئيسة منظمة تامينوت ومحمد الشامي رئيس كنفدرالية الجمعيات الأمازيغية شمال المغرب، ومحمد حنداين رئيس كنفدرالية الجمعيات الأمازيغية جنوب المغرب إضافة إلى أمينة بن الشيخ مديرة جريدة العالم الأمازيغي والجزائري بلعيد أبريكا منسق حركة المواطنة بمنطقة القبائل وغيرهم.

متابعات | قاضي قضاة فلسطين لـ«التجديد»:
02
ماذا قدم المغاربة لفلسطين؟

الأسرة | الدكتور عبد الرحمان البوكيلي:
09
القرآن الكريم والتربية الجنسية.. وضوح وعلم

التجديد

www.attajdid.ma | مدير النشر: مصطفى الخلفي | attajdid@attajdid.ma

العدد: 2100

الأربعاء 20 ربيع الأول 1430 الموافق 18 مارس 2009

الثمن: 3 دراهم

من مصادرنا

لا تتجاوز الإعانات التي تقدمها الدولة للفلاحين المغاربة 8 في المائة من مداخيلهم، بينما تتجاوز النسبة 30 في المائة، وقد تصل إلى 70 في المائة، في بعض الدول.

المجلس و

مقبـ القدي إلى

رئيس الكونغرس الأمازيغي "يحرض" البرلمان الأوربي على المغرب!

بعث رسالة لإلغاء "الوضع المتقدم".. الرسالة تأتي متزامنة مع حملة ضد إسرائيل بالبرلمان الأوروبي

في خطوة مثيرة، طلب رئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي، رشيد رخا، البرلمان الأوربي بـ"إلغاء اتفاقية "الوضع المتقدم" التي منحها الاتحاد الأوربي للمغرب في 13 أكتوبر 2008، والتي بموجبها يحصل المغرب على امتيازات سياسية واقتصادية. الأمر الذي يطرح أكثر من تساؤل حول خلفيات هذه الخطوة، وكنا أثارها على القضية الأمازيغية. ونصت الرسالة التي حصلت "التجديد" على نسخة منها، والتي وقعها رشيد راخا ووجهها إلى أعضاء البرلمان الأوروبي، على أنه إذا كان "الوضع المتقدم" يتطلب من المغرب "المزيد من الفعالية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان"، فإن الواقع هو على خلاف ذلك. وادعت الرسالة أن "العكس هو ما يقع"، إذ منذ التوقيع على هذا "الوضع المتميز"، و"انتهاك حقوق الإنسان من قبل عملاء السلطة والمؤسسات الحكومية يزداد سوءا يوما بعد يوم". كما زعمت أن الدستور المغربي هو "دستور عنصري ينفي وجود الأمازيغية والحقوق اللغوية والثقافية".

وفي عبارة تحمل الكثير من الاستغراب، ادعى رخا في الرسالة نفسها أن السلطات المغربية تسمح "بالتضامن مع المنظمات الفلسطينية "كحماس"، وتقمع التضامن مع الأمازيغ لأنفسهم كما وقع مع ساكنة آيت باعمران سيدي إفني". وشددت الرسالة تبعا لذلك أن "الكونكرس العالمي الأمازيغي يطلب من سياستكم، ومن موقع شعوركم بالمسؤولية، مطالبة الدولة المغربية وسلطاتها بوقف هذه الانتهاكات الخطيرة" ولا يستبعد أن تكون الرسالة ذات آثار مشوشة على الحملة الجارية بالاتحاد الأوروبي ضد إسرائيل بسبب عدوانها على غزة وذلك لإلغاء صفة الوضع المتقدم الممنوحة لها.

ومن جهته، اعتبر عبد الله أوباري، فاعل جمعوي أمازيغي ونائب رئيس جمعية سوس العالمة، تعليقا على هذه الخطوة من الكونغرس العالمي الأمازيغي أنها "منافية لأخلاق المواطنة المغربية"، وقال أوباري في تصريح لـ"التجديد" إن القضية الأمازيغية حققت الكثير من المكتسبات لا يمكن إنكارها، بالرغم من الهفوات والنقائص الموجودة، مؤكدا أن خلفيات خطوة الكونغرس المذكورة هي محاولة منه "لإثبات الذات بوسائل غير التي لم تستنفذ ويمكن اللجوء إليها في حال تأكد وجود ما تدعيه الرسالة من انتهاكات حقوقية أو غيرها. واعتبر أوباري أن نصرة القضية الأمازيغية لا تكون بممارسة الضغوطات من أوربا أو أمريكا، بل هو عمل في الميدان، والتواصل اليومي مع المواطن الأمازيغي بخدمة قضاياه الحقيقية.

أما رشيد راخا الذي وجه الرسالة موقعة باسمه، فقد أكد في تصريح لـ"التجديد"، أن "الوضع المتقدم الذي منح للمغرب ليس شيكا على بياض"، بل مشروط بتقوية "الديمقراطية وحقوق الإنسان".

غير أن أوباري اعتبر اللجوء إلى البرلمان الأوروبي أو غيره هو "ضغط واستقواء بالخارج على المغرب"، من شأنه أن يلحق أضرارا بمصالحه، فضلا عن أنه، يقول أوباري، الخطوة نفسها قامت بها من وصفهم بـ"الأقلية العاجزة"، التي لا "تمثل الأمازيغ والقضية الأمازيغية" لحسن حظ المغرب.

واستبعد أوباري أن يكون لمثل هذه الخطوات على القضية الأمازيغية، مؤكدا أن هناك خطوات كبيرة تم إنجازها لصالح القضية، التي اعتبر أن "تدبيرها يسير في الاتجاه الصحيح". غير أن رخا نفى ذلك.

وكان وزير الاتصال خالد الناصري قد استهجن تصرف الكونغرس العالمي الأمازيغي، معتبرا توجيه رسالة إلى أعضاء البرلمان الأوربي بأنه "موقف سياسي شاذ نستغربه، ونستهجنه، لأنه يحاول المساس بالمصالح العليا للأمة".

إسماعيل حمودي

البرلمان الأوروبي يتقصى أوضاع الأمازيغ بالمغرب

هسبريس - طارق العاطفي :

طالبت رئاسة البرلمان الأوروبي بعدم التردد في موافاتها بالمعلومات المتطرقة لوضعية الأمازيغ بالمغرب وباقي دول شمال إفريقيا، وجاءت هذه المطالبة ضمن رسالة ردّ موجّهة إلى الكونغرس العالمي الأمازيغي مُذيّلة بتوقيع جيُوفري هَاريسْ من الإدارة العامّة للسياسة الخارجيّة للاتحاد الأوروبي نيابة عن رئيس البرلمان جيرّزي بُوزيكْ .

وفي أعقاب التوصل بنفس الرسالة أوضح رشيد رَاخَا(الأول عن يسار الصورة)، بصفته نائبا أوّلا لرئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي، بأنّ رئيس البرلمان الأوروبي قد أجاب على رسالة تمّ توجيهها إليه سابقا بشأن الوضع المتقدّم الذي حضي به المغرب لدى الاتحاد.. وأنّ رسالة جيُوفري هَاريسْ قد أتت متطرّقة للمواضيع المثارة من لدن الكونغرس العالمي الأمازيغي بخصوص وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.. وأنّ تضمين تقرير عن هذه الوضعية ضمن رسالة الكونغرس كان بعد إبداء تثمين للشراكة المغربية الأوروبية قبل الإصرار على وجوب تسييرها تحت أنوار الآمال الكبيرة المعقودة عليها من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب وفق التزام بمقتضيات المادّة الـ17 منها الناصة على وجوب تنفيذ كافة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بغية تقوية المكتسبات والبصم على ثقافة جديدة للاحترام وصون حقوق الإنسان .

وبمعرض الرسالة الجوابية للبرلمان الأوروبي أفاد هَاريسْ بأنّ الاتحاد قد اعتمد على المعلومات الواردة من تنظيم رَاخَا كـ "أساس مفيد للغاية" ضمن عمل الوفد الأوروبي المشارك بالدورة 19 من منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية، كما تمّت إثارة نفس المضمون أثناء لقاءات برلمانيي الاتحاد الأوروبي بممثلي حكومات دول شمال إفريقيا والإطارات المدافعة عن حقوق الشعوب الأصلية، وكلّ ذلك تمّ يُعيد إحالة نفس المعلومات على أعضاء نفس المؤسّسة الأوروبية .

وقد كان أعضاء من الكونغريس العالمي الأمازيغي قد عمدوا خلال الـ23 و24 من شهر فبراير الماضي، مرفوقين بعدد من ممثلي الحركة الثقافية الأمازيغية المستقرين ببلجيكا، إلى عقد ثلّة من اللقاءات التي جمعتهم بعدد من المنتخبين الأوروبيين المنتمين لعدد من الفرق البرلمانية المشكلة للبرلمان الأوروبي، استغرقت طيلة ثمانيا وأربعين ساعة متمحورة حول الوضع المتقدّم للمغرب في علاقته مع الاتحاد الأوروبي.. إذ سبق وأن أفاد بلاغ معمّم من لدن التنظيم الأمازيغي بأنّ البعثة الأمازيغية قد استقبلت بدءً من لدن مساعدة البرلماني لويس ميشيل، والنائبين رامون طريموسا ولويس ميشيل عن الفريق الليبرالي، ثمّ البرلمانيين دانييل كوهن بينديت وأوريل خوتكيراس عن فريق الخُضر، ومايور أوريخا النائب الأوروبي عن الفريق الشعبي الأوروبي، زيادة على تواصل إلكتروني مع 700 نائب برلماني أوروبي .

وفي حينه أشار نفس البلاغ إلى كون هذا التحرّك رام توجيه البرلمان الأوروبي لاستثمار حواره آنذاك مع المغرب للدعوة إلى الإيقاف الفوري لـ"العنف الحقوقي" المعتمدة مظاهره في حظر الأسماء الأمازيغية وطريقة معالجة ملف المعتقلين السياسيين للحركة الثقافية الأمازيغية، زيادة على حظر الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي و"تحقير" عمل الحركة الثقافية الأمازيغية من لدن الأئمّة الخاضعين لوصاية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، و"نهب" أراضي الأمازيغ بشتوكة آيت باها وأزاغار.. إضافة لمطالبة البرلمانيين الأوروبيين بالتدخل من أجل حثّ المغرب على تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

زيارة وفد امازيغي إلى الإتحاد الأوربي للتباحث حول الوضع المتقدجم الممنوح للمغرب

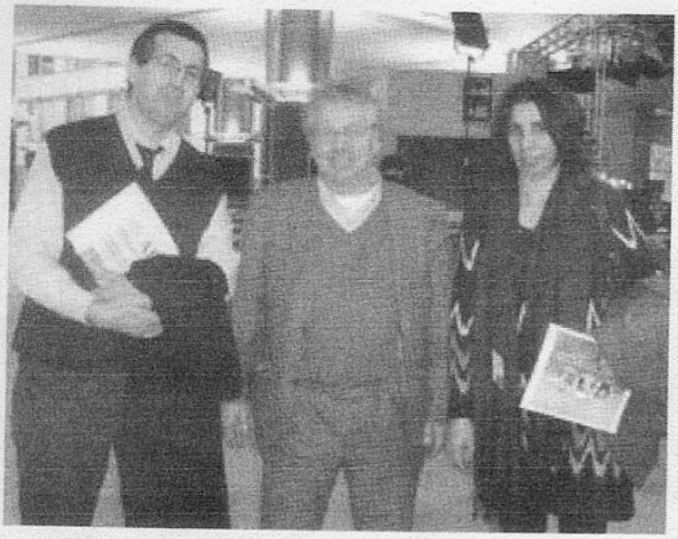

للمرة الثانية يقوم وفد أمازيغي بزيارة للبرلمان الأوربي للتباحث حول الوضع المتقدم الممنوح للمغرب، اللقاء جرى يوم 23-24 فبراير الجاري وضم الوفد أعضاء من الكونغريس العالمي الأمازيغي وممثلين عن الحركة الأمازيغية ببلجيكا برأسة رشيد راخا ممثل أمازيغ المهجر بالكونغريس، وعقدوا اجتماعات مكثفة مع مختلف المسؤولين وأعضاء من مختلف المجموعات المكونة للبرلمان الأوربي.

استقبل الوفد الأمازيغي في بداية الأمر من قبل مساعد السيد لويس ميشال عن المجموعة الليبرالية و السيد اوريول جونكيراس Junqueras Oriol عن الخضر، كما تم لقاء السيد Daniel Cohn-Bendit عن نفس المجموعة. وفي المرحلة الثانية تم لقاء البرلماني الإسباني السيد Ramon Tremosa و Louis Michel عن الحزب الليبرالي. وفي مقر البرلمان وجه الوفد الأمازيغي بشكل مباشر إلى 700برلماني أوربي نصا عن اللقاء المنتظر أن يعقده الإتحاد الأوربي مع المغرب في مارس المقبل بغرناطة.

النص الذي قدم إلى أعضاء البرلمان الأوربي يتطرق إلى حقيقة مخاوف البرلمان الأوربي من اضطهاد الدولة المغربية لحقوق الإنسان بالمغرب، وذلك بإعطاء نماذج من حظر للأسماء الأمازيغية، واعتقال طلبة الحركة الثقافية الأمازيغية، و حظر الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، والحملة التي يقودها ائمة المساجد ضد الأمازيغية ونشطاء الحركة الأمازيغية، و نزع أراضي القبائل والسكان كما جرى في اشتوكة ايت باها وازاغار بالأطلس المتوسط.

وحث الوفد الأمازيغي أعضاء البرلمان الأوربي بالتدخل لوضع حد للانتهاكات التي يعاني منها الأمازيغ في المغرب مع اجبار الدولة المغربية على تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وقد ضم الوفد الأمازيغي كل من رئيسة الكونغريس العالمي الأمازيغي السيدة فروجة الموساوي ورئيس جهة اوربا بالكونغريس العالمي الأمازيغي رشيد الراخا ثم رؤساء جمعيات أمازيغية ببلجيكا موسى عن جمعية يوبا الثاني وجمال العطياوي عن الجمعيات الأمازيغية بلييج، ورشيد المومني عن تامينوت بلجيكا.

البرلمان الأوروبي يتقصى أوضاع الأمازيغ بالمغرب

● هسبريس ـ طارق العاطفي

طالبت رئاسة البرلمان الأوروبي بعدم التردّد في موافاتها بالمعلومات المتطرّقة لوضعية الأمازيغ بالمغرب وباقي دول شمال إفريقيا، وجاءت هذه المطالبة ضمن رسالة ردّ موجّهة إلى الكونغرس العالمي الأمازيغي مُذيّلة بتوقيع جُيُوفري هَاريسْ من الإدارة العامّة للسياسة الخارجيّة للاتّحاد الأوروبي نيابة عن رئيس البرلمان جِيرْزِي بوزيك.

وفي أعقاب التوصل بنفس الرسالة أوضح رشيد راخا(الأول عن يسار الصورة)، بصفته نائبا أوّلا لرئيس الكونغرس العالمي الأمازيغي، بأنّ رئيس البرلمان الأوروبي قد أجاب على رسالة تمّ توجيهها إليه سابقا بشأن الوضع المتقدّم الذي تحظى به المغرب لدى الاتّحاد.. وأنّ رسالة جُيُوفري هَاريسْ قد أتت متطرّقة للمواضيع المثارة من لدن الكونغرس العالمي الأمازيغي بخصوص وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.. وأنّ تضمين تقرير عن هذه الوضعية ضمن رسالة الكونغرس كان بعد إبداء تثمين للشراكة المغربية الأوروبية قبل الإصرار على وجوب تسييرها تحت أنوار الآمال الكبيرة المعقودة عليها من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب وفق التزام بمقتضيات المادّة الـ17 منها الناصة على وجوب تنفيذ كافة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بغية تقوية المكتسبات والبصم على ثقافة جديدة للاحترام وصون حقوق الإنسان.

وبمعرض الرسالة الجوابية للبرلمان الأوروبي أفاد هَاريسْ بأنّ الاتحاد قد اعتمد على المعلومات الواردة من تنظيم رَاخا كـ «أساس مفيد للغاية» ضمن عمل الوفد الأوروبي المشارك بالدورة 19 من منتدى الأمم المتّحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية، كما تمّت إثارة نفس المضمون أثناء لقاءات برلمانيي الاتحاد الأوروبي بممثلي حكومات دول شمال إفريقيا والإطارات المدافعة عن حقوق الشعوب الأصلية، وكل ذلك تمّ بُعيد إحالة نفس المعلومات على أعضاء نفس المؤسّسة الأوروبية.

وقد كان أعضاء من الكونغريس العالمي الأمازيغي قد عمدوا خلال الـ23 و24 من شهر فبراير الماضي، مرفوقين بعدد من ممثلي الحركة الثقافية الأمازيغية المستقرين ببلجيكا، إلى عقد ثلة من اللقاءات التي جمعتهم بعدد من المنتخبين الأوروبيين المنتمين لعدد من الفرق البرلمانية المشكلة للبرلمان الأوروبي، استغرقت طيلة ثمانا وأربعين ساعةً متمحورة حول الوضع المتقدّم للمغرب في علاقته مع الاتحاد الأوروبي.. إذ سبق وأن أفاد بلاغ معمّم من لدن التنظيم الأمازيغي بأنّ البعثة الأمازيغية قد استقبلت بدءً من لدن مساعدة البرلماني لويس ميشيل، والنائبين رامون طريموسا ولويس ميشيل عن الفريق الليبرالي، ثمّ البرلمانيين دانييل كوهن بينديت وأوريل خونكيراس عن فريق الخضر، ومايور أوريخا النائب الأوروبي عن الفريق الشعبي الأوروبي، زيادة على تواصل إلكتروني مع 700 نائب برلماني أوروبي.

وفي حينه أشار نفس البلاغ إلى كون هذا التحرّك رام توجيه البرلمان الأوروبي لاستثمار حواره آنذاك مع المغرب للدعوة إلى الإيقاف الفوري لـ»العنف الحقوقي» المعدّدة مظاهره في حظر الأسماء الأمازيغية وطريقة معالجة ملف المعتقلين السياسيين للحركة الثقافية الأمازيغية، زيادة على حظر الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي و»تحقير» عمل الحركة الثقافية الامازيغية من لدن الأئمّة الخاضعين لوصاية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، و»نهب» أراضي الأمازيغ بشتوكة آيت باها وآزاغار.. إضافة لمطالبة البرلمانيين الأوروبيين بالتدخل من أجل حثّ المغرب على تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

ⵓⵔⵔⵓⵏ ⵓⵔⵔⵣⵉⵖ
Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH -DEPOT LEGAL: 2001/0008-ISNN:1114-1476 - N°106 Mars 2009/2959 - PRIX: 5 DH /1,5 EURO

Le Congrès Mondial Amazigh interpelle le parlement européen à propos de la politique marocaine d'apartheid anti-amazigh

Mesdames et Messieurs les Eurodéputés,

Tel que vous le savez, l'Union Européenne, qui est liée, à l'Etat marocain, par un «accord d'association», entré en vigueur depuis le 1er mars 2000, vient d'accorder *« un statut avancé »* à ce même Etat, par la signature de l'accord du 13 octobre 2008. Ces accords d'association entre l'Union Européenne et le Royaume du Maroc ont pour objectifs essentiels, notamment, la promotion effective de la démocratie et le respect des droits de l'Homme, comme le stipule le passage ci-après : *« Le respect des principes démocratiques et droits fondamentaux de l'Homme, tels qu'énoncés dans la déclaration universelle des droits de l'Homme, inspire les politiques internes et internationales de la communauté et du Maroc et constitue un élément essentiel du présent accord».*

Or, au mois de septembre dernier, le Parti Démocrate Amazigh du Maroc vous a interpellé afin de suspendre les négociations de ce « statut avancé » tant que l'Etat marocain n'arrête pas de continuer à violer les droits humains en général et ceux des citoyens d'origine amazigh (berbère) en particulier. La réponse de la Commission Européenne, à travers la lettre de Mr. Leonello Cabrici, le chef d'Unité du Maghreb de la Direction du Proche et Moyen Orient, Méditerranée du Sud de la Direction Générale des Relations Extérieures, en date du 23 septembre 2008 nous affirmait que : *« (...) le renforcement du dialogue et de la coopération entre l' Union Européenne et le Maroc sur les questions relatives aux droits de l'Homme et aux droits fondamentaux , tel qu'il est prévu dans le cadre du Statut avancé, ne peut qu'aller dans la direction d'une consolidation d'un Etat de droit et d'une protection accrue des droits humains et libertés fondamentales ».*

Malheureusement, et bien au contraire, depuis la signature ce *« statut avancé »* le respect de ces droits de la part des agents d'autorité et des institutions gouvernementales de l'Etat marocain ne font qu'empirer de jour en jour. De graves dérives et régressions des droits des citoyens amazighs résultent d'une politique discriminatoire affichée d'apartheid anti-amazigh, qui contredisent tous les discours officiels. A titre d'illustration :

- Jusqu'à présent, il n y a aucune volonté politique de réforme de l'actuelle constitution, réclamée pacifiquement par la majorité des citoyens en boycottant massivement les dernières élections législatives du 7 septembre 2007. Cette constitution est raciste pour nier catégoriquement l'existence de la réalité amazighe et les droits linguistiques et culturels des citoyens ;
- Le Ministère de l'Enseignement National s'obstine à bloquer la généralisation de l'enseignement de la langue et de la culture amazighes dans toutes les écoles et niveaux scolaires. Quant à l'alphabétisation des adultes, celle-ci se déroule en contradiction flagrante avec toutes les recommandations et conventions de l'UNESCO, qui préconise l'utilisation des langues maternelles, dont la langue amazighe pour le cas d'espèce. Cette dernière est exclue totalement de cet enseignement informel qui se fait exclusivement en langue arabe classique.
- Par rapport à l'intégration de l'amazigh dans le domaine de l'audiovisuel, aucune avancée n'a été enregistrée. Les chaînes de télévisions publiques (TVM et 2M) de la SNRT ne respectent plus leur engagement de produire et d'émettre des émissions en langue amazighe, alors quelles ont signées un cahier de charges depuis trois ans.
- Le lancement du projet de télévision amazighe, tant attendue par la grande majorité des populations amazighes du pays et des communautés amazighes résidentes dans la diaspora euro-américaine, prévu en 2007 par le ministère de la communication reste bloqué, même si dernièrement le ministère des finances lui a dédié un budget conséquent de 5 millions d'Euro pour une durée de quatre ans. Le contrat signé entre la SNRT, le Ministère de la Communication et celui des finances est resté lettre morte.

- Les Prénoms amazigh, à propos desquelles le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale des Nations Unies avait réclamé à l'Etat marocain de prendre des mesures appropriées déjà en mars 2003, sont toujours prohibés. Le dernier exemple en date est celui de la jeune « Simane », fille de la famille d'Oujdi Abdeljawad, née le 27 janvier dernier, et que les autorités communales de Boufekrane ne veulent pas enregistrer. Le pire, c'est que l'Etat marocain exporte cette violation de droit élémentaire de choix de prénoms au sein même de vos propres pays démocratiques en imposant cette interdiction aux citoyens européens d'origine amazighe, à travers ses délégations consulaires !
- L'interdiction des activités culturelles continue de nos jours ; la dernière concerne la rencontre que voulaient organiser, conjointement, les associations Tamaynut et Amrec, à Casablanca le 8 février 2009, pour protester contre l'association des 12 siècles de la fondation de la ville de Fès, qui réduit l'histoire millénaire du Maroc à l'arrivée de la minorité « arabe » en Afrique du Nord.
- Des étudiants amazighs de différentes universités (Meknès, Errachidia, Agadir,...) sont condamnés à de lourdes peines, sans preuves ni témoins crédibles et soumis à des tortures physiques et psychologiques.
- Les sit-in de soutien à l'organisation palestinienne « Hamas » sont permises et ceux de solidarité avec les amazighs eux-mêmes sont catégoriquement et sévèrement réprimés, que ce soit celle qui a été convoqué en solidarité avec les populations Ait Baaran de Sidi Ifni, celle devant la SNRT du 23 juin dernier ou celle devant le parlement en solidarité avec les détenus politiques du 14 février dernier.
- Par rapport à l'unique formation politique que dispose les amazighes, en l'occurrence le Parti Démocrate Amazigh Marocain (PDAM), la justice marocaine aux ordres n'a pas pris en considération les arguments d'une centaine d'avocats qui se sont offert pour la défense de sa légalisation. Celle-ci s'est obstinée à lui appliquer la nouvelle loi des partis de manière rétroactive et exclusivement contre le PDAM. Une loi qui autorise la minorité « arabophone » de créer des partis à base raciale de l' « arabité » ou/et à base religieuse de l' « islamité » et qui exclut catégoriquement la majorité « amazighe » d'avoir des formations politiques basé sur « l'amazighité ». La justice marocaine a non seulement interdit le PDAM sinon aussi elle n'a pas du tout réagi au procès de tentative d'assassinat à l'encontre de son secrétaire général, l'avocat Ahmed Adghirni. Pire, les forces de l'ordre l'ont agressé violement dans un café de la capitale le 14 février 2009, au vu de tout le monde (voir la photo jointe).
- Même la presse amazighe n'est pas épargnée. La directrice du journal Amina Ibnou-Cheikh et le journaliste Said Bajji du mensuel « Le Monde Amazigh » se sont fait sauvagement intimider et molester par des officiers des forces de l'ordre lors de la couverture d'un sit-in devant le parlement le 14 février précité.
- Etc.

En conséquence, le Congrès Mondial Amazigh vous sollicite afin d'interpeller l'Etat marocain et ses autorités sur ces graves violations. Le Congrès Mondial Amazigh vous demande de suspendre momentanément ce « statut avancé », tant que l'Etat marocain ne change d'attitude et respecte de manière effective les principes démocratiques et les droits fondamentaux de l'Homme, comme le stipule votre accord d'association de «statut avancé ».

Veuillez agréer, mesdames et messieurs les eurodéputés, l'assurance de ma considération distinguée.

*** Signé : Rachid RAHA**
Président du CMA

Le Monde Amazigh Mai 2009

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH -DEPOT LEGAL: 2001/0008-ISNN:1114-1476 - N°

Le Congrès Mondial Amazigh demande au Parlement européen de constituer un comité de suivi de la situation des droits des citoyens amazighs au Maroc

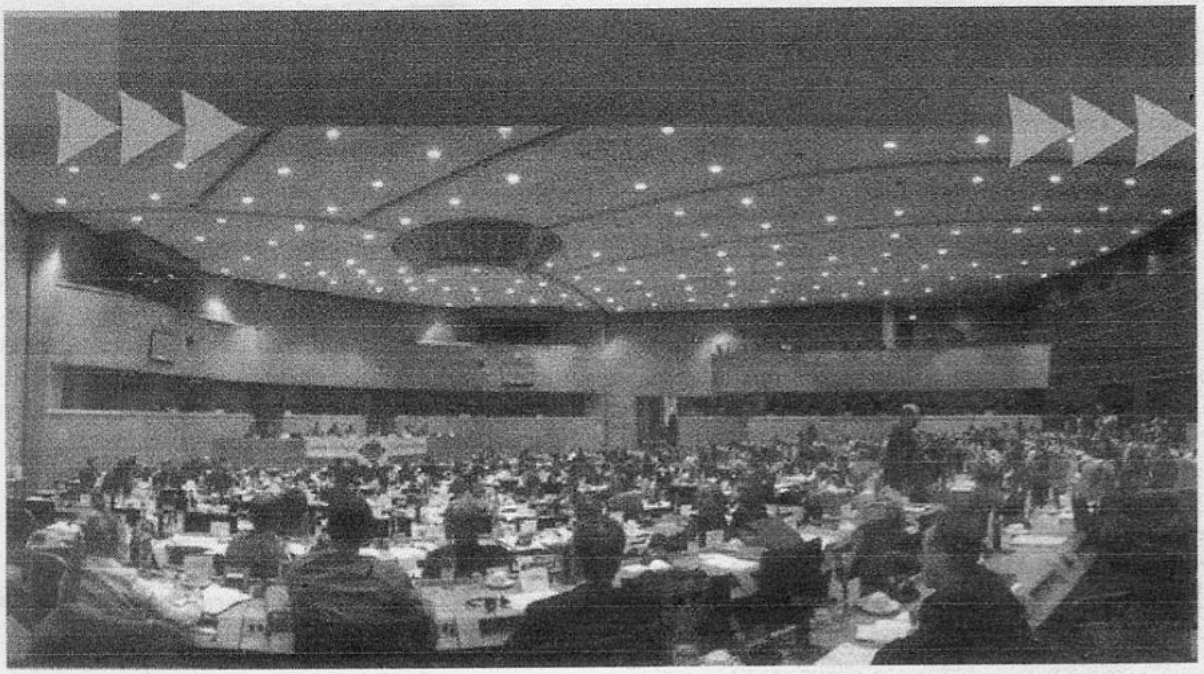

Le président du Congrés Mondial Amazigh, Rachid Raha, a de nouveau interpellé le parlement européen afin de constituer un comité de suivi de la situation des droits de l'homme des citoyens amazighs au Maroc.

Suite aux déclarations du M. Khalid Naciri, Ministre de la Communication et porte parole officiel du Gouvernement marocain, lors de ses rencontres avec la presse, après la tenue des travaux du Conseil de son gouvernement, le mois dernier, et commentant la lettre qui a été adressée aux eurodéputés par le Congrès Mondial Amazigh, le 9 mars dernier, en ce qui concerne la révision du « Statut avancé » accordé au Maroc par l'Union Européenne, celui-ci a déclaré que ceci constitue *« une position politique extrémiste qui l'a surpris et déconcerté du fait qu'elle porte atteinte aux intérêts suprêmes de la nation »*, ajoutant que *« la cause amazighe jouie d'une attention particulière à tous les niveaux »*. Il ajoute que : *« ceux qui affirment qu'au Maroc il y a de la discrimination envers les juifs, les noirs et les amazighs, il doute de leurs équilibres psychiques »* !!!

Devant ces propos irresponsables, intimidatrices et indignes émanant d'un responsable ministériel marocain, le CMA a voulu insister à avertir au Ministre Khalid Naciri que les véritables intérêts de la nation sont la satisfaction des revendications légitimes des citoyens marocains en général et amazighs en particulier, et non le recours à la menace à l'encontre de voix revendiquant la démocratie et les droits de l'homme.

Du fait que le gouvernement marocain conteste le rapport et les exemples de violations des droits des amazighs du CMA, ce dernier a prié les eurodéputés de Parlement européen de constituer un comité spécial et/ou de dépêcher une délégation formée par quelques uns ou unes de ses membres afin de vérifier sur le terrain toutes ces violations des droits de l'homme à l'encontre des citoyens amazighs (berbère), à l'exemple de ce qui a été entrepris pour le cas de Sahara.

ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵔⵔⵣⵖⵏ
Le Monde Amazigh
العالم الأمازيغي

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH -DEPOT LEGAL: 2001/0008-ISNN:1114-1476 - N°115 Décembre 2009/2959 - PRIX: 5 DH /1,5 EURO

Imazighen reçus par la vice-présidente du Parlement Européen

De dimanche 15 au jeudi 19 novembre derniers, une délégation amazighe, conduite par des membres du Congrès Mondial Amazigh, en compagnie des représentants de Mouvement Citoyen « les AAROUCH » d'Algérie et de l'Internationale Touarègue, était en tournée en Belgique et en France, ayant plusieurs rencontres avec divers responsables politiques et associatifs et traitant de l'actualité des imazighen (berbères) en Afrique du Nord.

La délégation a été reçue, premièrement, par des responsables de la Commission Européenne qui se chargent des relations de l'Union Européenne avec les pays de Maghreb, Mme Belen Martinez Carbonnelle Immaculada Racai Cortes et M. Bernard Brunet Ces derniers les a informé de divers programmes de coopération dans divers domaines, et qui sont en exécution et ceux prévues pour l'année 2010 et qui pourront intéresser les ONG, les femmes et la société civile amazighes.

Ensuite, la délégation a été reçue par des parlementaires européens.

C'est ainsi que pour la première fois, et à titre officiel qu'un haut responsable du Parlement Européen, en l'occurrence Mme. Isabelle DURANT. La vice-présidente du parlement a discuté avec les membres de la délégation amazighe des problèmes que rencontrent les imazighen face aux discriminations et aux racismes des régimes anti-démocratiques de Tamazgha (Afrique du Nord). De nombreuses questions ont été abordées lors de cette importante rencontre notamment la situation tragique des Touaregs, les violations des droits de l'homme au Maroc comme les interdictions des prénoms amazighs, les détenus politiques de MCA et les agressions dont ils étaient victimes récemment les étudiants amazighs des universités de Selouan et d'Agadir, l'interdiction du Parti Démocrate Amazigh Marocain, la campagne de dénigrement du mouvement amazighe entreprise par des imams sous la tutelle du ministère des affaires islamiques et la spoliation des terres des tribus amazighs de la part des autorités marocaines sous prétexte de reboisement tels sont les cas à Chtouka Ait Baha et à Tighza au Moyen Atlas...Quant aux violations des droits de l'homme en Algérie, les délégués amazighs d'Algérie ont exposé les évènements du printemps noir et l'impunité qui s'en est suivi sans que les responsables des 126 victimes et des 10.000 blessés ne soient traduit en justice jusqu'à maintenant...Belaid Abrika a fait rappeler à la vice-présidente qu'une résolution du Parlement a été adoptée antérieurement sans que les autorités algériennes y répondent positivement à cela... Les mêmes questions ont été abordées avec l'eurodéputé catalan Oriol Junqueras de la Commission Culture et Education.

La délégation a demandé à la vice-présidente et à l'eurodéputé l'intervention de l'Union Européenne pour mettre fin aux abus dont sont victimes les imazighen et elle lui a demandé de diligenter une commission d'enquête sur le terrain sur ces graves violations des droits individuels et collectifs des imazighen en Tamazgha, notamment au Maroc, en Algérie et en pays touarègue.

Des projets d'une meilleure coopération et de rapprochement entre les imazighen et l'Union Européenne ont été discutées aussi entre la dite délégation et les eurodéputés, en soulignant que la culture amazighe est une culture de paix, et une culture de pont et d'entente entre les peuples européens et nordafricains, du fait que la grande majorité des citoyens d'origine du sud-méditérranéen sont des amazighs.

Le programme de la tournée amazighe a été très chargé; et après les institutions européennes, la délégation fût reçu à deux reprises au Parlement bruxellois par la députée socialiste Fatiha Saidi et le député écolo Ahmed Mouhcin. Tous les deux, qui ont salué l'iniciative du colloque d'Alhoceima, ont exposé à la délégation comment fonctionne l'état fédéral belge et comment la Belgique gère les affaires politiques de ces différentes communautés linguistiques,... Tous les deux ont proposé de travailler ensemble sur de futurs projets communs qui entrent dans l'optique d'une meilleure connaissance des communautés belges et amazighes...

Le monde associatif était aussi au rendez-vous. Après la rencontre dominicale avec des militants associatifs à Bruxelles avec l'association la Ligue du Rif pour le Développement, certains membres de la délégation, en l'occurrence Belaid Abrika, Faroudja Moussaoui et Rachid Raha se sont déplacés à la ville wallone de Liège, à une activité culturelle organisée par l'Association Culturelle Berbère. D'autres rencontres ont eu lieu avec les responsables du mouvement associatif Agraw n Rif, où les représentants des associations Bouya et Tamaynut-Belgique y était de la partie.

En parallèle, la délégation a du animer divers programmes radiophoniques sur l'actualité amazighe comme la Radio Al Manar. Cette dernière a réservé une émission spéciale à la nouvelle présidente du CMA pour parler de la condition des femmes amazighes...

A Paris, la délégation ont eu des discussions avec des responsables associatifs comme l'Alliance des Etudiants Amazighs de France qui a rejoint les rangs du CMA, l'association Tagmats de Lyon et certains
membres du CF résidants dans la capitale française. La tournée s'est terminée par des émissions télévisées à Berbère TV où Faroudja Moussaoui était invité en direct au plateau du journal télévisé, et Rachid RAHA au programme de vendredi...

La délégation amazighe était formée par Rachid RAHA, président pour l'Europe du CMA, Faroudja MOUSSAOUI, présidente du CMA, Louiza PREVOST, secrétaire générale du CMA, Rachid MOUMNI, membre du CF, de Belaid ABRIKA du Mouvement Citoyen des Aarouchs et de Backa MOUSSA de l'Internationale Touarègue.

JOURNÉES DE CINÉMA AMAZIGH À BARCELONE

En collaboration avec L'École de Cinéma de Barcelone "ECIB", l'Observatoire catalan de la langue amazighe "CLA" Organise les journées de cinéma Amazigh à BARCELONE, du 24 au 28 novembre 2009.

Divers sites euphoriques accueilleront une panoplie d'activités inhérentes au cinéma et aux symposiums tatoués d'arômes cinématographiques en l'occurrence, les projections, les conférences et tables rondes et les débats qui focaliseront sur une thématique spéciale voire pertinente : le cinéma Amazigh.

Du côté des projections, la dite rencontre sera une opportunité pour le grand public pour découvrir encore une fois de plus les films amazighs qui ont brillé dans différentes festivités. Au menu, le cinéma en expression Soussi avec

la projection du film "Tizza wul" (les arêtes du cœur) de Hicham AYOUCH. Le cinéma rifain est également au rendez vous avec la projection de 3 courts métrages, « aller Simple », « Muslims in a Church » de Zakaria BAkkALI et « Sellam d Demetan », de Mohamed Amin Benamraoui.

Le film kabyle est présenté via « mi mezran « (la fille aux tresse) d'Ali MOUZAOUI.

Il est à signaler que des débats seront ouverts autour de ces films qui seront animés par des spécialistes en la matière.

Les journées de cinéma Amazigh seront également une rencontre de débats et de conférences.

C'est ainsi que le poète et écrivain Amazigh résident en catalogne, « Salem ZENIA » donnera une conférence sur : « La langue Amazighe et le défi de nouveaux genres d'expressions : la littérature écrite et le cinéma ».

Il est également attendu, une table ronde sur « Le Cinéma et conscience identitaire dans les langues minorisées, le cas de l'Amazigh et le catalan », prendront part à cette table ronde : M. Ali MOUZAOUI et Zakaria BAKKALI, Réalisateurs ; M. Ali Ait MOUHOUB, Directeur du festival international de cinéma pour l'intégration (Valence) ; M. Rachid BOUKSIM , Directeur du Festival de Cinéma Amazigh Issni N'Ourgh d' Agadir; M. Ignasi P. Ferré i Serra et Isabel GARDEL, réalisateurs de cinéma catalan ;et la modération de Mohand TILMATINE, directeur de l'OCLA.

Tournée amazighe en Europe en photos

La Délégation Amazigh

avec les responsables de la Commission Europèenne

avec l'eurodéputé Oriol Junqueras

avec la députée socialiste Fatiha Saldi

avec le député belge écolo Ahmed Mohcin

avec les membres de l'Association Ligue du Rif

avec l'association amazigh du Liège

avec Agraw n Rif

Le Congrès Mondial Amazigh interpelle les présidents et le parlement de l'Union Européenne à propos de la deterioration des droits des amazighs au Maroc

A l'attention de :
Mr. Jose Luis Rodriguez Zapatero, Président de l'Union Européenne; à Mr. Herman Van Rompuy, Président de Conseil de L'Europe, à Mr. José Manuel Barroso, Président de la Commission Européenne Et les Membres du Parlement Européen,

Objet : Imazighen (Berbères) et le statut avancé entre l'Union Européenne et le Maroc

Messieurs Les Présidents,
Mesdames et messieurs les eurodéputés/es,

L'Union Européenne, sous la présidence semestrielle de l'Espagne, va organiser son premier sommet officiel avec l'Etat marocain à propos de «statut avancé» qu'elle lui avait accordé, à la ville de Grenade, les 7 et 8 mars prochains. Un statut de ses relations de voisinage avec le Royaume du Maroc, et qui a été signé au Luxembourg le 13 octobre 2008, et qui avait substitué l'accord d'association de mars 2000.

Cet accord constitue, sans aucun doute, pour l'Etat marocain une grande opportunité dont le destin est liée, plus que jamais, à celui des Etats européens où plus de trois millions de ces citoyens y vivent. Un accord historique, qui pourrait encourager ce pays sud-méditerranéen à entamer de grandes réformes, et qui pourront aboutir à l'amélioration des conditions de vie de millions de citoyens, et surtout ceux des populations les plus marginalisées dont la majorité est amazighophone. Cet accord a suscité de grande espoirs parce qu'elle est fait dans le cadre du renforcement de la démocratie et des droits de l'homme.

Cet accord stipule explicitement dans son article 17 : ***« L'Union européenne estime que la mise en oeuvre de toutes les recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) permettra au Maroc de consolider les acquis réalisés et de progresser dans l'instauration d'une nouvelle culture de respect et de promotion des droits de l'homme. L'UE se félicite de pouvoir accompagner la mise en oeuvre de certaines des recommandations de l'IER via les deux programmes lancés en 2006 et 2008. Un système judiciaire indépendant et transparent constitue un défi en vue du parachèvement de l'Etat de droit. .... ».*** Et dans son article 20 : ***« L'UE rappelle son attachement au respect des droits de l'homme et au droit humanitaire international dans la lutte contre le terrorisme. Le non-respect des normes internationalement reconnues en matière de droits de l'homme risque d'affecter la légitimité de nos actions. La lutte contre le terrorisme et le respect des droits de l'homme ne sont pas contradictoires mais, au contraire, complémentaires et se renforcent mutuellement. ».***

Mais malheureusement, le Congrès Mondial Amazigh tiens à vous affirmer que le Royaume marocain n'accorde pas une grande importance aux engagements signés avec l'Union Européenne dans le domaine de respect et de promotion des droits de l'homme et il n'arrête pas à violer expressément les droits fondamentaux des citoyens marocains en général et plus particulièrement ceux des citoyens amazighs.

Depuis la signature de ce « statut avancé », le respect de ces droits de la part des agents d'autorité et des institutions gouvernementales de l'Etat marocain ne font que s'empirer de jour en jour. Et pour cela, nous avons l'honneur de vous énumérer quelques exemples concrets:

- Les Prénoms amazigh ne cessent d'être objet d'interdiction arbitraire. Le père de l'enfant « Sifaw », Mr. Driss Bouljaoui, était obligé de se trainer pendant des mois dans les tribunaux jusqu'à ce que la cour d'appel de Rabat lui donne raison le 6 janvier dernier.
- La condamnation des étudiants amazighs à de lourdes peines, sans preuves ni témoins crédibles et soumis à la torture physique et psychologiques, comme ceux de Meknès (Oussaia Mustapha et Adouch Hamid) où une femme qui a témoigné contre eux, ayant des antécédents pénales, avouait en pleine audience sa bonne collaboration avec les agents de police ! Ce 15 février, les autorités viennent d'arrêter un autre étudiant, Lahcen Oukhizou...
- Des terrains collectifs appartenant aux tribus amazighs sont sujettes à une abusive expropriation de la part des autorités marocaines. Et des exemples abondent un peu partout, à Chtouka Ait Baha dans la région de Sousse, à Azaghar, dans la localité de Hammam au Moyen Atlas, à Azrou, à Sefrou, à Lakbab...
- L'interdiction de la seule formation politique amazigh, en l'occurrence le Parti Démocrate Amazigh Marocain (PDAM), par le tribunal d'Appel de Rabat le jour de l'an amazigh, le 13 janvier dernier, qui correspond au premier jour de notre calendrier 2960. Un procès clairement politique où la justice marocaine aux ordres autorise à la minorité « arabophone » de créer des partis à base raciale de l' « arabisme » et à base religieuse et qui exclut la majorité « amazighe » d'avoir leurs propres formations.
- Interdictions des manifestations pacifiques des militants amazighs comme celle des étudiants devant le parlement, interdiction de la création d'associations comme celle de Tifawin à Midar ; répression brutale des Sit ing des diplômés chômeurs comme celles de Nador, de Tiznit ou d'Ait Bou Ayache ;
- Acharnement contre les militants et défenseurs amazighs. Nous citerons celui de l'économiste Tahar Toufali, ex-maire d'Ait Chichar, et qui a été emprisonné comme punition de sa dénonciation de la complicité des autorités locales avec les narcotrafiquants dans une émission de M6; l'intimidation des parents de militant Karim Maslouh ou la condamnation de ceux de la localité de Taghjijt de la province de Tiznit (Abdellah Bougfou, Ahmed Habibi, Abdelaziz Selami, Mohamed Chouis, Elbachir Hazzam et Ladib Boubker). Ou encore, l'expulsion sans décision judicaire de notre représentant touarègue Ousmane Ag Mohamed et de sa famille...
- Attaque d'imams, dépendant du Ministère des Affaires islamiques, contre le mouvement amazigh à Kénitra, à Salé à la mosquée Al Karia, et à Nador...
- Les artistes ne sont plus à l'abri ; l'emprisonnement de chanteur engagé Yuba, résidant en Allemagne, à la prison d'Inzgane d'Agadir du 1 au 12 février...
- La destruction du patrimoine amazighe, comme la destruction des tombeaux préhistoriques de Tata, de la ville de Mazamma à Alhoceima ou encore, la muraille almohade à Rabat...

Comme vous pouvez le constater, la liste est très longue, ce qui dénonce Les institutions gouvernementales de Etat marocain de son obstination d'aller à l'encontre de « la direction d'une consolidation d'un Etat de droit et d'une protection accrue des droits humains et libertés fondamentales », comme il est prévu dans le cadre du ce « Statut avancé ».

les membres du CMA avec l'eurodéputé Catalan Ramon Tremosa

Messieurs Les Présidents,
Mesdames et messieurs les eurodéputés/es,

Le Congrès Mondial Amazigh vous interpelle pour que les impôts de vos citoyens, qui financent en grande partie ce statut avancé avec l'Etat marocain, ne soient pas déviée de la finalité à laquelle a été formulée et signée cet accord, à savoir le renforcement de la démocratie, les réformes profondes de la Constitution et la bonne gouvernance. Avec vos aides financières, vous ne pouvez en aucune mesure tolérer qu'elles soient utilisée pour renforcer un état policier ni dictatorial, sinon tout à fait le contraire, vous avez tous les prérogatives pour obliger l'Etat marocain à respecter les droits individuels et collectives de ces citoyens en général, et plus particulièrement de ces citoyens autochtones amazighs.

Les visites répétitives de nos délégations au sein de votre grande institution qu'est le Parlement Européen, comme celle-ci, rentrent dans le cadre de vous interpeller, en tant que représentants des citoyens européens, de forcer le gouvernement du Maroc à respecter et à concrétiser sur le terrain ce qui a été reproduit dans la Déclaration de l'Union européenne de Statut avancé d'association UE-MAROC et signé au Septième session du Conseil

d'Association UE-MAROC au Luxembourg, le 13 octobre 2008. De faire pression pour que l'Etat marocain concrétise sur le terrain sa feuille de route et de mettre en œuvre toutes les recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER). A savoir : ***« I- la consolidation des garanties constitutionnelles des droits humains, notamment par l'inscription des principes de primauté du droit international des droits de l'homme sur le droit interne, de la présomption d'innocence et du droit à un procès équitable,... L'IER recommande par ailleurs le renforcement du principe de la séparation des pouvoirs, et l'interdiction constitutionnelle de toute immixtion du pouvoir exécutif dans l'organisation et le fonctionnement du pouvoir judiciaire. Elle recommande d'expliciter dans le texte constitutionnel, la teneur des libertés et droits fondamentaux, relatifs aux libertés de circulation, d'expression, de manifestation, d'association, de grève..., ainsi que des principes tels que le secret de la correspondance, l'inviolabilité du domicile et le respect de la vie privée. L'IER recommande en outre de renforcer le contrôle de la constitutionnalité des lois et des règlements autonomes ressortant de l'Exécutif, en prévoyant dans la constitution le droit d'un justiciable à se prévaloir d'une exception d'inconstitutionnalité d'une loi ou d'un règlement autonome. A l'instar de l'interdiction constitutionnelle déjà ancienne du parti unique, L'IER recommande enfin la prohibition de la disparition forcée, la détention arbitraire, le génocide et autres crimes contre l'humanité, la torture et tous traitements ou peines cruels, inhumains ou dégradants, et l'interdiction de toutes les formes de discrimination internationalement prohibées, ainsi que toute forme d'incitation au racisme, à la xénophobie, à la violence et à la haine. II- L'adoption et la mise en œuvre d'une stratégie nationale intégrée de lutte contre l'impunité. L'IER estime que l'éradication de l'impunité exige, outre des réformes juridiques, l'élaboration et la mise en place de politiques publiques dans les secteurs de la justice, de la sécurité et du maintien de l'ordre, de l'éducation et de la formation permanente, ainsi qu'une implication active de l'ensemble de la société. Cette stratégie doit avoir pour fondement le droit international de droits de l'Homme, en procédant à l'harmonisation de la législation pénale avec les engagements internationaux du pays, ...III- L'IER considère que la consolidation de l'état de droit exige en outre des réformes dans le domaine sécuritaire, de la justice, de la législation et de la politique pénales. Ainsi, elle recommande notamment : La gouvernance des appareils sécuritaires... et Le renforcement de l'indépendance de la justice,... ».***

la Délégation du CMA au Parlement Européen

En plus de ces recommandations de l'IER, les citoyens amazighes exigent, pacifiquement et démocratiquement, la reconnaissance constitutionnelle de leur langue « tamazight » en tant que langue officielle et le passage de l'état centralisé vers « l'état des régions autonomes».

Le Congrès Mondial Amazigh soutient l'autodétermination du peuple catalan

Le Congrès Mondial Amazigh déclare que:

Des dizaines d'entités émanant de la société civile catalane ainsi que des milliers de bénévoles ont organisé des consultations électorales sur l'indépendance dans plus de 400 communes de Catalogne. Le Congrès Mondial Amazigh accorde une grande importance du fait que les organisateurs aient pris en compte le vote des immigrants en Catalogne afin de promouvoir la cohésion sociale ainsi que l'intégration interculturelle. Il félicite également le fait que les consultations populaires sur la souveraineté reconnaissent les droits politiques de tous les catalans.

De même, le Congrès Mondial Amazigh considère que les référendums d'autodétermination constituent un outil politique de renforcement démocratique. Nous pensons que les citoyens doivent être en mesure de déterminer tous les aspects de la vie publique, de ce fait, ils doivent également déterminer à quel état ils veulent y appartenir. Vu qu'il ne peut y avoir aucun espace qui demeure hors de la volonté du citoyen, l'autodétermination doit être un droit pour tous les peuples. L'autodétermination représente, en réalité, un autre pas vers la démocratisation de la société, de même que le furent, il y a quelques siècles en arrières, la liberté de pensée, le droit de vote ou la liberté d'association.

Les liens qui unissent le peuple catalan au peuple Amazigh sont nombreux, cependant il y en a un qu'il faut tout particulièrement mettre en évidence: la lutte en faveur de la liberté des individus ainsi que celles des peuples.

Les membres du CMA avec l'eurodéputé Catalan Oriol Junqueras

Le Congrès Mondial Amazigh tiens à souligner la solidarité exemplaire d'un peuple singulier qu'est le peuple catalan envers les Amazighs. Ainsi, historiquement les Catalans est le seul peuple européen, qui a réussi à organiser l'une des manifestations de masse les plus importantes du XX siècle contre la colonisation espagnole, connu sous le nom de « la Setmana Tràgica de Barcelona » en 1909. En 1931, lorsqu'il y a eu le renversement de la dictature du Général Primo De Rivera en faveur de la démocratie, connu sous le nom de la IIème République, les Catalans étaient les premiers et les seuls à défendre le droit des marocains du Nord à jouir d'un statut d'autonomie. Ce sont toujours eux les premiers européens à soutenir les mouvements de libération des pays de l'Afrique du Nord (comme le FLN algérien), sans parler qu'au moment de la Guerre de Libération de Mohamed Abdelkrim El Khattabi, ils ont hissé les drapeaux de la République du Rif dans certaines de leurs grèves et manifestations populaires!

Actuellement, les exemples de cette inconditionnelle et interminable solidarité des Catalans envers les amazighs se manifeste par leur soutien en faveur de la reconnaissance de Tamazight, en tant que langue co-officielle, à côté de la langue castillane dans la ville de Melilla, devant la prochaine révision de Statut d'Autonomie de la dite ville nordafricaine. Leur proposition au Parlement espagnol de « las Cortes », à côté des représentants du peuple Basque, Galicien, Navarien et de la Gauche Unie, de reconnaissance de crime contre l'humanité de la part de l'Etat espagnol en ce qui concerne l'utilisation massive des armes chimiques, dans les années vingt, contre les populations civiles rifaines. Aussi , et cela c'est exemplaire et une expérience inédite, et que toutes les régions d'Europe devront s'en inspirer, c'est de concrétiser sur le terrain toute politique ambitieuse d'intégration interculturelle en faveur de la langue et la culture amazighes, comme l'introduction de l'enseignement de notre langue dans le cycle primaire aux enfants amazighophones de certaines école publiques et la création de « l'Observatoire de la Langue Amazighe » et tout dernièrement de la « Maison Amazighe".

C'est pourquoi le Congrès Mondial Amazigh encourage la communauté catalane d'origine Amazigh à voter librement et massivement lors des référendums d'autodétermination qui auront lieu en Catalogne respectivement le 28 février et le 25 avril 2010 prochains.

Bruxelles, 24 février 2010
Signé: Rachid RAHA
Président pour l'Europe du Congrès Mondial Amazigh

Le Président Zapatero répond à la lettre du Congrès Mondial Amazigh

Le Président du Gouvernement espagnol et de l'Union Européenne, Mr. José Luis Rodriguez Zapatero, répond au courrier que lui a été adressé par Mr. Rachid Raha, président pour l'Europe du Congrès Mondial Amazigh, à propos du « Statut Avancé » accordé par l'UE au Maroc.

A travers son directeur de Cabinet de Présidence, Mr. José Enrique Serrano Martinez, le président espagnol répond à la lettre que lui a été envoyé par le Congrès Mondial Amazigh où celle-ci lui avait interpellé, à côté des deux autres président de l'UE (Mr. Herman Van Rompuy, Président de Conseil de L'Europe et Mr. José Manuel Barroso, Président de la Commission Européenne) de la situation des droits de l'homme au Maroc en général et plus particulièrement celle des citoyens amazighs. Le CMA qui a salué ce nouveau accord d'association avait souligné qu'il avait suscité de grands espoirs parce qu'elle est fait dans le cadre du renforcement de la démocratie et des droits de l'homme. Ainsi cet accord stipule explicitement dans son article 17: « L'Union européenne estime que la mise en oeuvre de toutes les recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) permettra au Maroc de consolider les acquis réalisés et de progresser dans l'instauration d'une nouvelle culture de respect et de promotion des droits de l'homme… ».

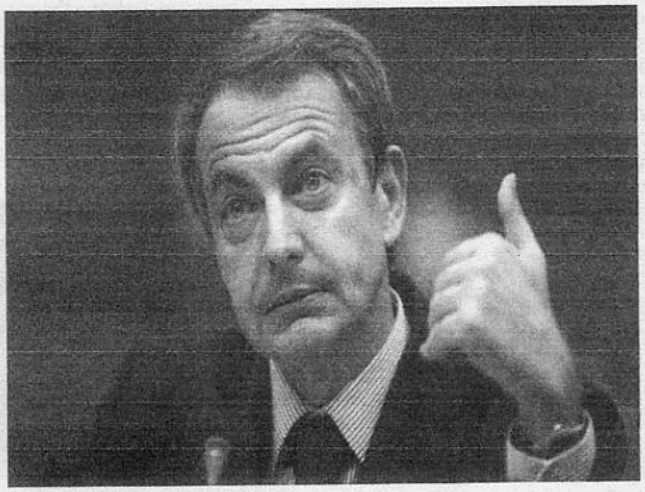

En voici le contenu de la réponse de la présidence espagnole, signée par le directeur de son Cabinet :

« Je réponds au document que vous avez dirigé au Président du Gouvernement en relation avec le «Statut Avancé » entre l'Union Européenne (UE) et le Maroc. À ce sujet, je vous communique que, au début du mois de mars passé, a eu lieu à Grenade (Espagne) le premier sommet entre l'UE et le Maroc, où on a débattu d'importantes questions, comme : le changement climatique, la crise économique et financière, les migrations, le développement du Maroc et ses relations avec l'UE, ainsi que les perspectives de l'Union pour la Méditerranée, la situation dans la région et le processus de paix au Moyen-Orient.

Le Maroc est un important partenaire, non seulement dans le Maghreb, mais dans l'espace euro-méditerranéen, au sein de la Ligue Arabe et dans le continent africain, étant le premier pays du sud de la Méditerranée et le premier pays arabe à organiser un Sommet avec l'UE.

Durant ce Sommet, on a analysé les réformes qui ont lieu pour la démocratisation et le bon gouvernement économique, la modernisation et la cohésion sociale du Maroc. De même, ça a été aussi une occasion pour souligner le compromis de l'UE pour la coopération multilatérale, incarnée aujourd'hui par l'Union pour la Méditerranée.

On a aussi traité la préoccupation de l'Espagne et de l'UE pour la situation de sécurité qui prévaut dans certaines parties de la région de Sahel et celle du Sahara Occidental, on a réitéré l'appui à la mission de l'ONU dans la zone et souligné la dimension humaine du conflit, ainsi que la nécessité de continuer à travailler pour la recherche d'une solution juste, durable et mutuellement acceptable qui inclut la problématique des droits humains au Maroc.

Je remercie pour votre confiance en écrivant cet écrit et recevez une salutation cordiale».

Le Monde Amazigh, mai 2010

Lettre de CMA aux Eurodéputés de Groupe d'Amitié avec les Amazighs du Parlement Européen

Au nom de notre organisation, le Congrès Mondial Amazigh (CMA), nous tenons à vous exprimer nos vives félicitations pour avoir pris la louable initiative de créer « un Groupe d'amitié avec les Amazighs (berbères) au sein du Parlement Européen ».

Nous vous manifestons notre entière disposition à collaborer ensemble pour que les droits de nos citoyens et de no(s) peuple(s) soient défendus au sein de votre institution et au sein des institutions de nos pays d'Afrique de Nord qu'on appelle Tamazgha.

Lors de nos dernières visites au sein de votre grande institution qu'est le Parlement Européen (16-17 novembre 2009 et 23-24 février 2010), nous avons eu l'opportunité d'avoir des contacts directs avec plusieurs eurodéputés(es), dont Mme. Isabelle DURANT, vice-présidente du Parlement Européen et Mr. Oriol JUNQUERAS, qui forment partie de votre groupe. Nous leur avons soumis deux pétitions concrètes d'une importance capitale pour nos citoyens amazighs de Tamazgha et d'Europe. La première c'est de constituer un comité d'eurodéputés(es) qui se déplacerait sur le terrain, au Maroc et en Algérie, afin de récolter les données sur les graves violations des droits individuels et collectifs des Amazighs (avant d'étendre la dite mission au reste de Tamazgha). La deuxième, c'est d'organiser une « semaine européenne de la culture amazighe » comme moyen de faire connaître la civilisation et la culture amazighes, très proches d'Europe mais qui restent largement méconnues du public européen.

Du fait que vous avez créé cet opportun et attendu « Groupe d'amitié avec les Amazighs », nous aimerions bien que vous prenez en considération ces deux modestes pétitions.

Veuillez agréer, Mesdames et Messieurs les Eurodéputés, l'assurance de notre considération distinguée,

*** Signés : Faroudja MOUSSAOUI, présidente du CMA**
Et Rachid RAHA, vice-président et président pour l'Europe du CMA

Le Monde Amazigh mai 2010.

العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⵓⵔⵔⵓⵎ ⵓⵔⵔⵓⵎ
AMAZIGH

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 121 JUIN 2010 - PRIX: 5 DH / 1,5 EURO

Le Président du Parlement Européen répond à la lettre du Congrès Mondial Amazigh

Le Président du Parlement Européen, Mr. Jerzy Buzek, répond au courrier que lui a été adressé par Mr. Rachid Raha, président pour l'Europe du Congrès Mondial Amazigh, à propos du « Statut Avancé » accordé par l'UE au Maroc.

A travers Mr. Geoffrey Harris, le Président du parlement Européen répond à la lettre que lui a été envoyé par le Congrès Mondial Amazigh où celle-ci l' avait interpellé sur la situation des droits de l'homme au Maroc en général et plus particulièrement celle des citoyens amazighs. Le CMA qui avait salué ce nouveau accord d'association avait souligné qu'il avait suscité de grands espoirs parce qu'elle est fait dans le cadre du renforcement de la démocratie et des droits de l'homme. Ainsi cet accord stipule explicitement dans son article 17 : « L'Union européenne estime que la mise en oeuvre de toutes les recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) permettra au Maroc de consolider les acquis réalisés et de progresser dans l'instauration d'une nouvelle culture de respect et de promotion des droits de l'homme… ».

En voici le contenu de la réponse de la présidence du Parlement Européen :

« Cher Mr. Raha,

Merci de votre lettre adressée à Mr. Jerzy Buzek, Président du Parlement Européen, sur la question des droits de l'homme du peuple amazigh en Afrique du Nord.

L'information a été une base très utile pour la délégation du Parlement Européen participant comme observateur à la 19 ème session du Forum des Nations Unies pour les questions autochtones.

Les membres de la délégation ont soulevé la question dans leurs discussions avec les représentants des gouvernements et des peuples autochtones.

En plus de ça, l'information que vous nous avez fournie a été transmise également aux membres de l'Assemblée Européenne.

Si vous avez plus d'informations concernant cette question, n'hésitez pas de nous la communiquer.

Mes sincères salutations,

Signé : Geoffrey Harris,
De la Direction Général de la politique Extérieure de l'Union ».

العالم الأمازيغي
AMAZIGH
DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 122 JUILLET 2010 - PRIX: 5 DH / 1,5EURO

Le Congrès Mondial Amazigh interpelle le Parlement Européen à propos de respect des droits humains dans l'accord d'association entre l'Union Européenne et l'Algérie

A l'aimable attention de Mr. Le Président Jerzy Buzek, de Mesdames & Messieurs les Eurodéputés du Parlement Européen.

Objet : Droits Humains et « Accord d'association UE/Algérie »

Mr. Le président, Mesdames et Messieurs les Eurodéputés,

Tel que vous le savez, l'Union Eurpéenne est liée à l'Algérie par un Accord d'association qui est entré en vigueur en 2005. L'article 2 de cet Accord stipule que «de respect des principes démocratiques et des droits fondamentaux de l'Homme, tels qu'énoncés dans la déclaration universelle des droits de l'homme, inspire les politiques internes et internationales des parties et constitue un élément essentiel de l'accord». Un accord qui est entré en vigueur en septembre 2005 et qui sera revue cette semaine à Bruxelles.

Faroudja MOUSSAOUI et Rachid RAHA avec l'euroudéputé Cohn BENDIT

Le Congrès Mondial Amazigh vous interpelle pour vous porter à votre connaissance que sur le terrain, le pouvoir algérien n'a pas tenu de tout ses engagements et il n'a plus respecté cet article 2. Tout à fait au contraire, l'Etat algérien s'est distingué par la violation continuelle, de plus en plus flagrante, des droits humains individuels des citoyens algériens et des droits collectifs de peuple autochtone amazigh. En atteste la question de l'impunité qu'elle a promue au sein de tous les services de sécurité et en la généralisant sur tout le territoire algérien.

Et à propos de cette dernière question qu'est l'impunité, nous vous informons que l'assassinat en 1998 du chanteur et militant des droits de l'homme kabyle MATOUB Lounes, a été imputé automatiquement par les autorités algériennes, à des groupes islamiques sans aucune enquête n'ait été menée à ce sujet. Plus de dix ans après cet assassinat, sa veuve, sa famille, ses amis et la population amazighe attendent toujours que la vérité soit établie et que les auteurs de l'assassinat soient punis. Au cours des manifestations qui ont suivies l'assassinat de MATOUB Lounes, trois personnes ont été assassinées par la police, aucune enquête, n'a été faite pour connaître les circonstances exactes de cet événement.

Pendant le « printemps noir de 2001 », les gendarmes, auteurs directs de l'assassinat de 126 jeunes durant les événements de Kabylie, n'ont pas encore été jugés ni inquiétés par la justice. Les autorités ont en effet prétendu que 24 gendarmes ont été poursuivis en justice et condamnés. Cependant, leur liste demeure inconnue ainsi que toute information relative à ce procès et à ses conclusions.

En conséquence, et du fait de non respect total de l'article 2, considéré comme «élément essentiel» et capital de l'Accord d'association entre l'Union Européenne et la République algérienne, le Congrès Mondial Amazigh vous demande la suspension de cet Accord Algérie-UE, jusqu'à ce que l'Etat algérien décide de respecter de manière effective les principes démocratiques, les droits humains et les libertés fondamentales, en traduisant, comme la première priorité des priorités, en justice tous les responsables de l'assassinat des 126 jeunes kabyles.

Veuillez agréer, Mr. Le Président, mesdames et messieurs les eurodéputés, l'assurance de notre haute considération.

Signée :

Farroudja Moussaoui, Présidente du CMA.

Tizi Ouzou (Kabylie /Algérie), le 14 juin 2010.

Una delegación de imazighen fue recibida por la vicepresidenta del PE

Para abordar los problemas que dificultan el desarrollo de la cultura amazigh en varios países del Magreb, así como los "abusos" contra los imazighen

El Faro / MELILLA

Del 15 al 19 de noviembre pasados, una delegación amazigh conducida por miembros del Congreso Mundial Amazigh, y acompañada por representantes del Movimiento de los Ciudadanos" los AAROUCH "de Argelia y un representante de la Internacional tuareg, hizo una histórica gira por Europa.

Los representantes fueron recibidos, en primer lugar, por los responsables de la Comisión Europea que se encargan de las relaciones de la Unión Europea exteriores y con los países del Magreb. Las españolas Belén Martínez Carbonnell, Inmaculada Roca i Cortes y Bernard Brunet informaron a la delegación de los proyectos existentes, y los que están previstos para 2010, entre la Unión Europea y los países del sur del Mediterráneo respecto a las ONG, las mujeres y la sociedad civil.

La delegación amazigh con la vicepresidenta del PE.

Parlamento Europeo

Después fueron recibidos por los parlamentarios europeos. Así, y por primera vez, los representantes mundiales amazighs tuvieron audiencia de alto nivel en el Parlamento Europeo, gracias a la entrevista con Isabelle Durant, que ocupa la función de vice-presidenta de la eurocámara.

Durant mostró un gran interés a la cuestión amazigh y discutió directamente los problemas de discriminación que sufren los imazighen por parte de regímenes anti_democráticos de Tamazgha (África del Norte).

Muchos temas se abordaron en tan importante reunión como es el caso de la difícil situación de los tuaregs, las violaciones de los derechos humanos en Marruecos, las prohibiciones de los nombres amazighs para los nuevos nacidos o la situación de los presos políticos de estudiantes del MCA y los ataques de los que han sido víctimas los estudiantes de las universidades de Selouane y de Agadir, así como la prohibición del Partido Demócrata Amazigh Marroquí.

También se trató en la reunión la campaña de difamación emprendida por algunos imanes bajo la supervisión del Ministerio de Asuntos Islámicos y la expropiación de terrenos colectivos de las tribus amazighs por parte de las autoridades marroquíes, con el pretexto de la reforestación, casos que se suceden en Chtouka, Ait Baha y de Azagra, en el Medio Atlas.

En cuanto a las violaciones de los derechos humános en Argelia, el delegado los Aârouchs describió los sucesos de " la primavera negra" del 2001 y la impunidad que siguió a los responsables de diferentes cuerpos de seguridad argelina, causante de 126 víctimas y mas de 10.000 heridos, y que todavía no se han visto ante los tribunales.

La delegación pidió a la vicepresidenta del Parlamento, así como al eurodiputado catalán Oriol Junqueras que los recibió un día mas tarde, la intervención de la UE para poner fin a estos abusos sufridos por imazighen y solicitó que se constituya un comité de eurodiputados/as con el fin de que realicen una investigación in situ de las violaciones de los derechos individuales y colectivos de los ciudadanos imazighen de Tamazgha, concretamente en Marruecos, Argelia y los países Tuaregs.

Cultura de paz

La delegación subrayó que la cultura amazigh es una cultura de paz y un puente de entendimiento y de la comprensión entre los pueblos europeos y norteafricanos, sobre todo para la gran mayoría de los ciudadanos europeos de origen del sur del Mediterráneo, cuya identidad es amazigh, según informó a 'El Faro', Rachid Raha, del Congreso Mundial Amazigh.

El programa de la visita de la delegación fue por demás mucho más rico, y se completó con reuniones con parlamentarios belgas, concretamente con la socialista Fariha Saidi y el ecologista Ahmed Mouhcin, en el Parlamento de Bruselas. Allí se discutieron proyectos de cooperación de cara a la promoción de la lengua y de la cultura de la comunidad amazigh de Bélgica. En paralelo, los líderes amazighs tuvieron encuentros con los representantes del movimiento amazigh de Bélgica, a saber con la Asociación de la Liga para el Rif y la Asociación Cultural Bereber en Lieja, Agraw n Arif. También se entrevistaron en Bélgica con representantes de la asociación Yuba y la asociación Tamaynut-Bélgica.

Ya en París, se reunieron con las asociaciones Tagmats y la Alianza de Estudiantes Amazighs de Francia y participaron en programas informativos en la Televisión Bereber francesa.

La delegación estuvo compuesta por Rachid Raha, presidente para Europa del Congreso Mundial Amazigh, Faroudja Moussaoui, presidenta del CMA, Louiza Prevost, secretaria general del CMA, Rachid Moumni, miembro del CF del CMA, Belaid Abrika, del Movimiento de los Ciudadanos los "Aarouchs", y Backa MOUSSA, de la Internacional rouareg.

Mensaje

PUENTE ENTRE PUEBLOS

La delegación subrayó que la cultura amazigh es una cultura de paz y un puente de entendimiento entre los pueblos europeos y norteafricanos

POLÍTICA

Le denunciaron la discriminación que sufren los imazighen por regímenes del Norte de África

Una delegación de imazighen es recibida por la vicepresidenta del PE

Del 15 al 19 de noviembre pasados, una delegación amazigh representada por miembros del Congreso Mundial Amazigh, y acompañada por representantes del Movimiento de los Ciudadanos "Los Aarouch" de Argelia y un representante de la Internacional tuareg, hizo una histórica gira por Europa. La delegación estaba compuesta por Rachid Raha (Congreso Mundial Amazigh), Faroudja Moussaoui (CMA), Louiza Prevost (CMA), Rachid Moumni (CMA), Belaïd Abrika ("Aarouchs") y Backa Moussa (Internacional touareg).

FOTOMELILLA.COM

La delegación de imazighen con la vicepresidenta de la UE

Mustafa Hamed **Melilla Hoy**

Los representantes fueron recibidos, en primer lugar por los responsables de la Comisión Europea que se encargan de las relaciones de la Unión Europea exteriores y con los países del Magreb. Las españolas Belén Martínez Carbonnell, Inmaculada Roca i Cortes y Bernard Brunet informaron a la delegación de los proyectos existentes, y los que están previstos para 2010, entre la Unión Europea y los países del sur del Mediterráneo respecto a las ONG, las mujeres y la sociedad civil. Después han sido recibidos por los parlamentarios europeos. Así, y por primera vez, los representantes mundiales amazighs mantuvieron un encuentro con un alto nivel en el Parlamento Europeo: Isabelle Durant, quien ocupa la función de vicepresidenta. Esta ultima mostró un gran interés a la cuestión amazigh y discutió directamente con ellos sobre "los problemas de discriminación que sufren los imazighen por parte de regímenes antidemocráticos de Tamazgha (África Del Norte)". Según informó su representante Rachid Raha "muchos temas se abordaron en esta importante reunión como son la difícil situación de los tuaregs, las violaciones de los derechos humanos en Marruecos, como las prohibición de los nombres amazighs a los bebés, los presos políticos de estudiantes del MCA y los ataques de los que han sido víctimas los estudiantes de las universidades de Selouane y de Agadir y así como la prohibición del Partido Demócrata Amazigh Marroquí". Según explicó Raha "también hablaron de la campaña de difamación emprendida por algunos imanes bajo la supervisión del Ministerio de Asuntos Islámicos y la expropiación de terrenos colectivos de las tribus amazighs por parte de las autoridades marroquíes en el pretexto de la reforestación son lo son los casos de Chtouka Ait Baha y de Azaghar en Medio Atlas ...". En cuanto a las violaciones de los derechos humanos en Argelia, el delegado de los Aârouchs ha descrito los sucesos de "la primavera negra" del 2001 y "la impunidad -subraya- que siguió a los responsables de diferentes cuerpos de seguridad argelina, causante de 126 víctimas y más de 10.000 heridos, y que todavía no se han traducido ante los tribunales...". La delegación pidió a la vicepresidenta del Parlamento, así como al eurodiputado catalán Oriol Junqueras, que los recibió un día más tarde, la intervención de la UE para poner fin a estos abusos sufridos por imazighen y qué investiguen qué sucedió.

Unicaja

MONTES DE PIEDAD Y CAJA DE AHORROS DE RONDA, CÁDIZ, ALMERÍA, MÁLAGA Y ANTEQUERA

CONVOCATORIA DE ASAMBLEA GENERAL EXTRAORDINARIA

Por acuerdo del Consejo de Administración de Montes de Piedad y Caja de Ahorros de Ronda, Cádiz, Almería, Málaga y An[illegible]ora (UNICAJA), adoptado en sesión extraordinaria celebrada el día 19 de noviembre de 2009, se convoca a los señores Consejeros Generales, miembros del Consejo de Administración y de la Comisión de Control, a la sesión extraordinaria de la Asamblea General, que se celebrará en el domicilio de la Entidad, sito en Málaga, Avenida de Andalucía, 10 y 12, el día 19 de diciembre de 2009, a las 13,30 horas, en primera convocatoria, y a las 14,30 horas del mismo día, en segunda convocatoria, para tratar y decidir sobre el siguiente

ORDEN DEL DÍA

1º. Informe del Sr. Presidente.

2º. Aprobación de la fusión de MONTES DE PIEDAD Y CAJA DE AHORROS DE RONDA, CÁDIZ, ALMERÍA, MÁLAGA Y ANTEQUERA y CAJA PROVINCIAL DE AHORROS DE JAÉN mediante la creación de una nueva entidad, que se denominará MONTE DE PIEDAD Y CAJA DE AHORROS DE RONDA, CÁDIZ, ALMERÍA, MÁLAGA, ANTEQUERA Y JAÉN, en los términos y condiciones que resultan de la propuesta de acuerdos contenida en el Proyecto de Fusión, elaborado y aprobado el día 13 de agosto de 2009 por el Consejo de Administración de la Entidad, con las adaptaciones exigidas por el Decreto-Ley 2/2009, de 20 de octubre, por el que se modifican determinados artículos de la Ley 15/1999, de 16 de diciembre, de Cajas de Ahorros de Andalucía, aprobadas por dicho Consejo el día 19 de noviembre de 2009.

3º. Aprobación del acta de la sesión o designación de Interventores para tal fin.

Conforme a lo dispuesto en el artículo 13.2 de la Ley 15/1999, de 16 de diciembre, de Cajas de Ahorros de Andalucía, se hacen constar las siguientes menciones mínimas del Proyecto de Fusión:

A. La denominación, domicilio y datos de inscripción en el Registro Mercantil y en los registros administrativos de todas las entidades participantes en la fusión, así como la denominación y domicilio de la entidad resultante de la misma.

a).1. Entidades participantes en la fusión:

a).1.1. MONTES DE PIEDAD Y CAJA DE AHORROS DE RONDA, CÁDIZ, ALMERÍA, MÁLAGA Y ANTEQUERA

- *Denominación: MONTES DE PIEDAD Y CAJA DE AHORROS DE RONDA, CÁDIZ, ALMERÍA, MÁLAGA Y ANTEQUERA.*
- *Domicilio: Málaga, Avenida de Andalucía, números 10-12.*
- *Datos de inscripción en el Registro Mercantil: inscrita en el Registro Mercantil de Málaga, al tomo 1137, folio 1, hoja MA-2447.*
- *Datos de inscripción en el Registro de Cajas de Ahorro del Banco de España: número de codificación 2103.*
- *Datos de inscripción en el Registro de Cajas de Ahorro de Andalucía: CA-R-18*
- *Número de identificación fiscal G-29498086.*

a).1.2. CAJA PROVINCIAL DE AHORROS DE JAÉN

- *Denominación: CAJA PROVINCIAL DE AHORROS DE JAÉN.*
- *Domicilio: Jaén, Plaza de Jaén por la Paz, número 2.*
- *Datos de inscripción en el Registro Mercantil: inscrita en el Registro Mercantil de Jaén, al tomo 57, folio 1, hoja J-1781.*
- *Datos de inscripción en el Registro de Cajas de Ahorro del Banco de España: número de codificación 2092.*
- *Datos de inscripción en el Registro de Cajas de Ahorro de Andalucía: CA-A-01*
- *Número de identificación fiscal G-23019003.*

a).2. Nueva entidad que se creará con la fusión

- *Denominación: MONTE DE PIEDAD Y CAJA DE AHORROS DE RONDA, CÁDIZ, ALMERÍA, MÁLAGA, ANTEQUERA Y JAÉN.*
- *Domicilio: Málaga, Avenida de Andalucía, números 10-12.*

B. La fecha a partir de la cual las operaciones de las entidades que se extingan habrán de considerarse realizados a efectos contables por cuenta de la entidad a la que traspasen su patrimonio.
La fecha de efectos contables de la fusión, entendida como la fecha a partir de la cual todas las operaciones de las entidades que se fusionan han de considerarse realizadas a efectos contables por cuenta de la entidad resultante, será el día siguiente al del otorgamiento de la escritura de fusión.
No obstante, si el proceso de fusión se dilatara más allá del ejercicio 2009, de forma que la presentación de la escritura de fusión a inscripción en el Registro Mercantil se produjera en el año 2010, los efectos contables de la fusión se producirían el 1 de enero de 2010.

C. Las cuentas anuales e informe de gestión de los tres últimos ejercicios de las entidades participantes en la fusión con los informes correspondientes de los auditores de cuentas.

D. El proyecto de la escritura fundacional de la nueva entidad, que recoge el proyecto de Estatutos, Reglamento y Código de Conducta y Responsabilidad Social.

E. La justificación económica del proyecto de fusión, la organización resultante y el programa estratégico de la nueva entidad suscritas por los administradores de las entidades participantes en el proceso de fusión..

F. Los balances de fusión de cada una de las entidades y el balance conjunto resultante de la fusión, expresando y justificando las diferencias de valor que pudiesen aparecer respecto al último balance aprobado y auditado.

G. Los Estatutos y Reglamentos vigentes de las entidades participantes en la fusión.

H. Composición, régimen de funcionamiento y facultades atribuidas a las personas designadas para la coordinación del proceso de fusión.

I. Composición de los órganos de gobierno de la entidad resultante de la fusión, durante el período transitorio a que se refiere el artículo 15 de la Ley de Caja de Ahorros de Andalucía.

J. El informe sobre el proyecto de fusión y sobre el patrimonio aportado por las entidades que se extinguen, elaborado por dos expertos independientes, designados por el Registrador Mercantil de Málaga.

K. El texto del acuerdo de fusión que se someterá a la aprobación de las respectivas Asambleas Generales.

Se hace constar igualmente el derecho que corresponde a los Consejeros Generales de examinar en el domicilio social de la Entidad los siguientes documentos, que estarán a su disposición desde el día 27 de noviembre de 2009:

a. El Proyecto de fusión.
b. El informe sobre el proyecto de los expertos independientes.
c. El informe de los respectivos Consejos de Administración sobre el Proyecto de fusión.
d. Las cuentas anuales y el informe de gestión de los tres últimos ejercicios de las respectivas Cajas, debidamente auditadas.
e. Los balances de fusión de cada una de las entidades debidamente auditados, y el balance conjunto resultante de la fusión.
f. Los Estatutos y los Reglamentos vigentes de las Cajas que participan en la fusión.
g. El texto del acuerdo de fusión que los Consejos de Administración someten a la aprobación de las respectivas Asambleas Generales.

Málaga, 19 de noviembre de 2009

Fdo.: Agustín Molina Morales
Secretario del Consejo de Administración.